

[illegible]

الموضوع المعدول ومن الثاني للمعدل المعدول فقد علمنا
معدولها الطرفين المعدول من لم يكن حرف السلب من
من الموضوع والحقائق بحيث ان المعدول كان كان
او سلبه كقول زيدا كان او ليس كان ووجه التسمية
السلب ان لم يكن براد من طرفها كقول من يخرج من
وربما يحصل اسم محمول باصحة ولسي السلب لفظ لا
البسطة لا يجوز له وحرف السلب الكان موجودا فيها الا ان
خروج من طرفها وانما لم يذكرها مثلا لان جميع الاشياء المذكورة
فيها حيث السلبه يطلع ان يكون مطلقا مثلا لا اله الا الله
بالحقيقة وسلبها بالنسبة القولية والسلبه
ربما يذهب الهم الى ان كل قضية تشمل على حرف السلب
يكون سلبه ولما ذكر ان القضية المعدولة مستندة على
حرف السلب مع ذلك قد يكون موجبة وقد يكون سلبية
ذكر معنى الايجاب والسلب في الواقع الاشياء فقد عرفت ان
هو يقع النسبة والسلب فعلا المعتر في كون القضية موجبة
وسلبية بالواقع النسبة وفعلا لا بطرفها فتسمى كانت النسبة
واقعة كانت القضية موجبة والعكس ما طرفها عدمه كقولنا
كل ما ليس في هو لا عالم فاني الحكم فيها ثبوت الله عالمه على
كل ما هو فاعلم انه ليس غير فيكون موجبة وانما مشتمل

فلهذا على السبب وسمى كذا النسبة مرفوعة فهي نسبة
 والكمية على كذا وهو من كذا كذا من كذا كذا كذا
 فلهذا على السبب كذا على كذا كذا كذا كذا كذا
 ان لم يكن كذا من كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 والسبب الى الاطراف بل الى النسبة والسبب البسيطة
 اسم من المراجعة العدد ولله كذا كذا كذا كذا كذا
 كما يكون في جانب المجهول كذا يكون في جانب الموضوع على
 كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 في المجهول ثم ان المجهول والمعدولات المجهول كثيرة في الترتيب
 في تخصص السبب البسيطة والموجبة العدد ولله المجهول بالذكر
 فنقول انا وجه المجهول في الاول هو ان المجهول في الفن والمعدولات
 في جانب المجهول وذلك لانك قد خففت في منظر الحكم
 ذات الموضوع ووجه المجهول والاختلاف في ان الحكم على الشيء
 بوجوده يخالف الحكم عليه بالامور العددية فاختلاف القيمة
 والاختلاف في المجهول بوجوده مفهومها بخلاف العدد ولله كذا كذا
 الموضوع فانه لا يوجد مفهوم الغيبة لان المعدل والمعدل انما يكون
 في مفهوم الموضوع ووجه الحكم عليه لان الحكم عليه بزيادة من
 ذات الموضوع والحكم على الشيء لا يختلف باختلاف العبارات منه
 واعاد وجه التخصص في الشا في خلاف اعتبار المعدل والمعدل

في محمول برج القسطنطين حرف السبب كان في موضع المحل
 معدولة ولا في موضع كسيف كان في الموضوع واما ما كان في
 موضع اوست المنة فثبت ارجح في موضع محمول كقول زكريا
 في سائر محمول كقول زكريا ليس في سبب وموجبة معدولة
 كقولنا ليس في سبب كاتر في سبب من قضين من جهة القضا
 الا من السالبة محمولة والموجبة المعدولة واما من الموجبة
 والسالبة محمولة فعدم حرف السبب في الموجبة وموجبة في
 واما من الموجبة محمولة والموجبة المعدولة فوجود حرف السبب
 في المعدولة وفي محمولة واما من الموجبة محمولة والسالبة
 فوجود حرف السبب السالبة المعدولة فمحمولة في الموجبة
 وحرف واحد في السالبة محمولة واما من الموجبة المعدولة
 فمحمولة المعدولة فوجود حرف واحد في الايجاب وحرف
 في السالبة واما السالبة محمولة وموجبة المعدولة فمحمولة في السالبة
 من حيث ان حرف السبب الموجب وجهها واحد فلو قبل زيد
 ليس كما تبين فلا يعلم انها موجبة معدولة او سالبة بسيطة
 فلهذا اخصصها بالذكريا من بين القضايا والوقوف بينهما مضمون ولفظ
 اما القوي فهو ان السالبة بسيطة اهم من الموجبة المعدولة
 لانه يتبع صدقت الموجبة المعدولة صدقت السالبة البسيطة
 ولا يتعكس الا لا على علانية من حيث ان صدقت الا باء في بعض

واما من السالبة محمولة والسالبة
 المعدولة فوجود حرف السبب في
 السالبة المعدولة

تصديق صحتها وشرطه ان يكون تصديق سلبها ^{بما} ثبت له ^{بما} ثبت له
 فيكون الباطل هو الاشارة الى ما لا يتبين له هو انما يتبين له ^{بما} ثبت له
 وهو ان لا يلزم من صدق السالبة البسيطة صدق الموجبة
 فلان لا يجب ان لا يلزم على المعلوم ضرورة ان يجب ان يثبت
 فرع على وجود المنب لم يتكشف السلب فان الايجاب لا يلزم
 على المعلوم ان السلب مثبتا بالضرورة فيجوز ان يكون المجهول معدوم
 ومع تصديق السلب البسيطة ولا تصديق الايجاب المعدل كما انه
 تصديق قولنا شريك الباري ليس بعز ولا تصديق شريك
 الباري غير عز لان معنى الاول سلب البصر من شريك الباري
 ولما كان معدوما صدق سلب كل مفهوم عنه ومصرنا ان
 عدم البصر ثابت لشريك الباري فلا بد ان يكون موجودا
 فنفى عنى ان يكون موت شئ له وهو مع الوجود لا يقال لو وصف
 السلب عدم الموضوع لم يكن من الموجبة الكلية والى ان ثبت
 بناء على انما يمكنه ان على التصديق فيه فان من انما يرا
 نبات المحرل لمح الاشارة الى الوجود وسلبه عن بعض ضرر
 المعدوم لا نقول انكم في السالبة على الاشارة الى الموجبة كما ان
 ان انكم في الموجبة الا ان صدق السلب لا يتوقف على وجود ^{الاول}
 وصدق الايجاب يتوقف عليها فان المعنى الموجبة الكلية ان صح
 اخراج الموصوفة ثبت له بغير ذلك انما تصديق الكائن

اذا كانت الافراد موجودة بمعنى الوجودية انما ليس كذلك كمال
 واحد من الافراد موجودة في الوجودية انما ليس كذلك كمال
 بان لا يكون معنى من الافراد موجودا او لغيره بان يكون
 موجودا واثبت الله بانها ومنه ذلك بتحقيق الفاضل
 واما قوله فان لا يجب بالجميع الا على موجود محقق في ذاته
 الموضوع او مفقود كما في الحقيقة الموضوع فلا فعل له وبيان القول
 ان كذا في غير ان الوجودية ليست على وجود الموضوع دون الوجود
 ان الموضوع موجود في الخارج محققا او مفقودا فلا حاجة اليك
 جواب من قول يذكر هنا ويقال ان معنى القول ان لا يجب
 وجود الموضوع ان لا يجب الوجودية وجود الموضوع في الوجود
 بصدق الموضوعية انما لان الحكم فيها ليس معهودا على الموضوع
 في الوجودية في الخارج وفي معنى ان لا يجب الوجودية على الموضوع
 في الوجودية انما على الموضوع في الوجود لان الحكم على الموضوع
 منقوضا برسمه ولذلك ان الحكم بالصدق على الموضوع في الوجودية
 الوجودية في ذلك فاحاط بان كماله ليس الا في الحقيقة
 والحقيقة لا مطلقا القضية على ما سمعت الاستدلال به في الوجود
 لا يجب الوجودية وجود الموضوع ان الوجودية كذا كانت فاضلة
 ان يكون موضوعها موجودا في الخارج محققا فيه وذلك ثبت حقيقة
 ان يكون موضوعها مفقودا في الوجودية في الوجودية ذلك ثبت حقيقة

يخرج من النوع على ذلك التقابل فظهر الفرق وانتمتع الاستكمال
 وذلك كله ان لم يكن النوع موجودا اذ كان موجودا
 في النوعين المعقولات والسالبة البسيطة متساوية لان النوع الموجود
 لا يثبت الباري في ذاته بل هو العكس مما هو الكلام في الفرق
 المعنوي وانه لا يخطئ في الواقع القضية ان يكون ثابته او ثابته
 فانه ان ثابته فالمراد ان يكون مقدمته على عطف السلب
 او متفوقة عنه فان تقدمت الرابطة كقولنا زيد هو ليس بـ
 يكون موصوفه لان من كان الرابطة ان يرتبط ما بعد بما قبلها
 فثبت ان ربط السلب وربط السلب هو الايجاب وان تفاوتت
 كقولنا زيد ليس بـ بـ كان ثابته لان من كان عطف
 ان يربط ما بعد بما قبلها فثبت ان ربط السلب فيكون القضية
 والكاشفة ثابته فالعرف انما يكون من وجهين احدهما ان
 ان ينوي اما ربط السلب او سلب الربط وثانيهما ان لا يربط
 على تخصيص معنى الالفاظ بالاكساب كلفظ خبر ولا وبعضها بالـ
 كلبس فاذا قيل زيد غير كاشف او لا كاشف كانت موصوفة
 اذا قيل زيد ليس بـ كاشف كانت سلبية البحت الرابع
 في النقص بالموصوفه الخ - نسبة المقول الى النوعين سواء كانت
 بالاكساب او بالسلب لا بد لها من كينونة في نفس الامر كما ان
 والدوام واللازمورة واللازم واللازم فان كل سبعة وقت اذا

فمنه الى نفس الامر وان يكون كيفية كصفة الضرورة او كصفة
من جهة اخرى اطلاق يكون كيفية كصفة الدوام او كصفة اللزوم
فما ذلت كل الصيغ حيوان بالضرورة في الوجود في كيفية
نسبة حيوان الى الانسان واذا قلت كل انسان كان
بالضرورة كانت الضرورة هي كيفية نسبة كانت به الى
ذلك الكيفية الذاتية فنفس الامر ليس مادة الغيبة والعقل
عليها في الغيبة المحذورة او حكم العقل بان النسبة كصفة
في الغيبة المحذورة ليس هي الغيبة ومثلي ما لغت الغيبة مادة
كانت كاذبة لان اللفظ اذا دل على ان كصفة النسبة
هي كيفية كذا او حكم العقل بذلك ولم يكن تلك الكيفية التي دل
اللفظ او حكم بها العقل هي الكيفية التي غيبة في نفس الامر لم يكن الحكم
في الغيبة مطابقا للواقع مثلا اذا قلت كل انسان حيوان لا بالضرورة
بل بالضرورة على ان كيفية نسبة الحيوان الى الانسان في
نفس الامر بالضرورة وليس كذلك في نفس الامر بل هو
كذلك الغيبة ونفيها الكلام في هذا المقام بان فعل نسبة
الحيوان الى الموضوع انما كانت او سلمت كذا ان يكون
لها وجود في نفس الامر ووجود لها عند العقل ووجود في
الموضوع والحيوان وغيرهما من الاشياء التي لها وجود في
نفس الامر ووجود عند العقل ووجود في اللفظ فان نسبة

متى كانت ثابتة في نفس الامر لم يكن لها من المن يكون كغير
 كغيره لم ان فصلت عن العقل فغيره العقل كغيره في
 عين تلك الحقيقة كانت في نفس الامر وغيره لم اذا وجدت في
 او كانت عبارة تدل على تلك الحقيقة فغيره العقل في الالف
 انما هي عبارة عن العقل كغيره في الموضع والمحل والصفة
 في نفس الامر عند العقل وهذه الاعتراف كانت اذ في اللفظ
 في اللفظ حتى كانت اذ في اللفظ كغيره في اللفظ
 لها وجود في نفس الامر وعند العقل وفي اللفظ فغيره في اللفظ
 لانسبته في نفس الامر في مادة الحقيقة والشا من في العقل
 في الحقيقة المعقولة والعبارة الدالة عليها هي في الحقيقة المعقولة
 ولما كانت العبارة العقلية والالفاظ الدالة عليها لا يجب لها
 الامور الثابتة في نفس الامر لم يجب لها بغيرها في اللفظ
 وجد ما شئ هو الانسان وحيوان من بعد فاما كماله
 في قولنا صورة الانسان ومع بغيره بالانسان وكمال
 من صورة فخرس بغيره الفرس فليس وجود في نفس الامر
 وجود في العقل المعقولة او غير المعقولة ووجود في العبارة
 انما في عبارة صادقة او كاذبة فذلك نسبة جميعها الى
 الانسان لها ثبوت في نفس الامر في الضرورة في العقل
 في اللفظ فان لا يقسمها كغيره المعقولة او العبارة المعقولة

انظر في كانت لا يجرى ما وثق في الاكاذب لا محالة
 والقضاة القويحة التي جرت العادة بالبحث فيها عن الحكم
 الغشبية لا بسيطة او مركبة لانها انما تستلزم معنى
 متعينا بالاجاب والسبب في مركبة ولا بسيطة فالغشبية بسيطة
 هي متعينة اي معناها اما الاجاب فقط كقول كل انسان حيوان
 بالفرقة فان معناها ليس الاجاب الحيوانية لان
 سلبه فقط كقول لا انساني من الانسان كقول بالفرقة فان
 لبيت الاسلب هو من الانسان والحق المركبة كما ان
 يكون من اجاب وسلب كقول كل انسان فانك الفصل
 وانما خلاف من الاجاب الفعك لان وسببه الفصل وانما
 في متعينة ومعناه ولم يعلل لفظا لانه ربما يكون الغشبية مركبة
 التركيب في اللفظ من الاجاب والسبب كقول كل انسان ك
 بالاسكان الخامس فانه وان لم يكن في اللفظ تركيب الا ان
 ان اجاب ككفاية لان ليس بفردي وهو ممكن عام
 ان سلب الكفاية فله ليس بفردي وهو ممكن عام موجب فهو
 والسبب مركب وان لم يوجد تركيب في اللفظ بخلاف ما اذا قيل
 الغشبية الا دوام اول فرقة فان التركيب في اللفظ
 ثم اعلم ان الغشبية البسيطة والمركبة غير موجودة في عدد الا
 جرت العادة بالبحث فيها عن الحكم من التافه العكس

الاساس وغيره اثنا عشر سببا ليدوم فيها مركبات متعاقبة
فثبت ان وحي الضرورية المطلقة هي التي يحكم فيها بالضرورة
فثبت ان المحول الموضوع بالضرورة سلبه عنه ما دام ذات الموضوع
موجودا وانما الحكم فيها بالضرورة الثبوت في ضرورية موجبة
كقولنا كل انسان حيوان لان الضرورية فان الحكم فيها بالضرورة
الثبوت الحيواني لان في جميع اوقات وجوده وانما الحكم فيها بالضرورة
السلب وضرورية سلبه كقولنا لا شيء من
الحيوان بالضرورة فان الحكم فيها بالضرورة السلب هو منه لان الانسان
في جميع اوقات وجوده وانما سببت ضرورية لا سلبها على
الضرورة ومطلقة لعدم تعبد الضرورية فيها بوضع او وقت
والثابتة للذاتية المطلقة وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت
المحول الموضوع او بدوام سلبه عنه ما دام ذات الموضوع
او وجوده سلبا والذاتية المطلقة على قياس الضرورية المطلقة
ومثالها الجارية ما من قولنا واما كل انسان حيوان فخذ
حكم فيها بدوام ثبوت الحيوانية لان في ما دام ذات الموضوع
وسلبا ما من قولنا واما لا شيء من الانسان فخذ
حكم فيها بدوام سلبه هو منه لان في ما دام ذات الموضوع
والنسبة فيها وبين الضرورية ان الضرورية انقضت عنها مطلقة
لان مفهوم الضرورية امتناع العكس النسبة عن الموضوع و
مفهوم الدوام منحول النسبة في الازمنة والافان

والاذا كان كذلك كانت النتيجة منصفة لانها كانت من الموضوع كما
 منصفة في جميع احوالها بالضرورة وليس من الممكن ان كانت
 منصفة في بعض احوالها والاصح الا ان كانت من الموضوع كما
 ان كان الحكم كما في الموضوع ودم وقوله ان الحكم ليس
 كالحكم في ذاته الثالثة المشرقة ان الله تعالى في جميع
 بغيره في ثبوت الحول الموضوع او سلبه عنه بشرط ان يكون الموضوع
 منصفة في بعض الموضوع ان يكون بوصف الموضوع وخل في الضرورة
 مثال الموضوع قول كل كاتب متحرك للاصابع بالضرورة ما دام كاتباً
 فان تحرك الاصابع ليس لضرورة الثبوت لذاته الحكمية انما هو
 الا ان مطلقاً بل ضرورة وجوده انما هي بشرط ان يكون الموضوع
 الحكمية ومثال السالبة قولنا بالضرورة لا تشرق الشمس من الغرب
 للاصابع ما دام كاتباً فان سلب الحكم بالاصابع من ذاته الحكمية ليس
 بالضرورة الا بشرط ان يكون الحكمية منسجمة مع موضوعها بالضرورة
 فلا مشقة لها على شرط الوصف واما بالضرورة فلا تشرق الشمس من الغرب
 انما هي وسنوضحها في الحركة وربما يقل المشرقة ان الحكمية هي
 التي يمكن فيها بضرورة الثبوت او ضرورة السلب في جميع احوالها
 ثبوت الوصف والفرق بين الحين انما اذا قلنا كل كاتب
 متحرك للاصابع بالضرورة ما دام كاتباً فلا بد ان الحكم
 قد ثبت كما بين وان لودنا الحكمية انما في ذاته لان
 الاصابع ليست بضرورة الثبوت لذاته الحكمية في ذاته

ولا وقتان الكثرة التي هي مستمرة تحقق الضرورية غير ضرورية
 لذات الكثرة في زمان امثلة في تلك بالمشروطية لها
 الصانع بالضرورة على انهم من الضرورية والواجبة من
 قد سمعت ان ذات الموضوع قد يكون عين وصفه وقد يكون
 غيره فاذا اتحد كانت المادة مادة الضرورية صدقت القضاة
 اثبتت كقول كل البان حيوان بالضرورة او بالواجبة او بالامام
 البان ان لها بافان كانت المادة ضرورية ولم يكن الوصف
 وعمل في تحقق الضرورية صدقت الضرورية والدائمة دون ضرورة
 الصانع كقول كل كاتب حيوان بالضرورة او بالواجبة بالضرورة
 مادام كانت فان وصف كانت به لا دخل له في ضرورة ثبوت
 لذات الكثرة وان لم يكن الحيوان لذات في ضرورة المادة
 مادة ضرورية الدائمة والامام الذي وكان هناك ضرورة بالضرورة
 الوصف صدقت بالضرورة دون الضرورية والدائمة كافي فذلك
 هذا كقول فان حركة الاصابع ليس بضرورية ولا دائمة لذات الكثرة
 بل ليس ولكن به وانه المشروطة بالمعنى الثاني في معنى عدم الضرورية
 مطلقا لا بد من ثبوت الضرورية في جميع اوقات الذات ثبت في
 جميع اوقات الوصف بدون العكس من دائمة من وجوبها
 في مادة الضرورية المطلقة وصدقت الدائمة بدورها حيث كثر الوصف
 على الضرورية بعكس حيث يكون الضرورية في جميع اوقات ثبوت الوصف
 ولا دام في جميع اوقات الذات الرابعة المرفقة بالضرورة والحي

التي حكم فيها بوجوب ما دام بغيره او مستبعد عنه ما دام وانما ^{الوجه} يتحقق
 بالاعتزال واما في الجواب وسلب ما يعمى في الشرع وطه الباعث مرفوعا
 كل كذا تبين ان الامايج ما دام ^{لا} كذا ^{لا} كذا من كذا تبين
 الامايج ما دام كذا وانما سبب وجوبه لان العرف يقتضيه ^{فقط}
 من اللفظ اذا اطلقت على اولا قبل لاشي من اللفظ ثم يستقط
 بغيره العرف ان المستقط مسلوب من اللفظ ثم ما دام كذا ^{فقط}
 اخذ من العرف من العرف نسبت اليه وحاشا لانه اعم من العرف ^{فقط}
 التي هي من المركبات وهي اعم مطلقا من المستقط واللفظ ^{فقط}
 متعلق بضرورة كجيب الوصف كهي الدوام كجيب الوصف من غير
 وكذا من الضرورية والواجبة لانه متعلق بضرورة الضرورية او الدائم
 في جميع اوقات الدوام صدق الدوام في جميع اوقات الوصف ^{فقط}
 ينكسر انما سبب المطلق العينه وهي التي حكم فيها بوجوب ^{فقط}
 الموضوع او مستبعد عنه بالفعل اما الوجوب فلفظ كل اللفظ ^{فقط}
 ادعاء واما المستقط لانه من اللفظ ان ينكسر ^{فقط}
 وانما كانت مطلقة لان الغيبة اذا اطلقت ولم يقيد بقيد من
 دوام او ضرورة او لا دوام او لا ضرورة فيهم منها فعلية الغيبة
 فلي كان ^{فقط} بغيره المطلقه مسبب بها وانما كانت ^{فقط}
 لانها اعم من الوجودية والواجبة واللا ضرورية كما هو في اعم
 من الغيبة بالاربعاء ^{فقط} مثلا ^{فقط} متعلق بضرورة ^{فقط}
 كجيبات او كجيب الوصف يكون النفس فعلية وليس ^{فقط}

النسبة ضرورية او دواعيها السالبة لا تستلزم السلب العامة وهي التي
 فيها سلب ضرورية مطلقة من الجانبين فان الحكم في المكان
 حكم في القضية بالاجاب كان في مفهوم الامكان لا سلب ضرورية
 لان سلب في خلاف لا يجاب هو سلب ولكن الحكم في الحقيقة
 بالسلب كان مفهوم الامكان سلب ضرورية بالاجاب فانه بالاجاب
 المتخالف للسلب لا اذا قلنا كل بارادة بالامكان العام سلبه
 ان سلب ضرورة من التام ليس يقيد في اوقات لا شئ في
 يبادر بالامكان العام فعنه ان الاجاب بالضرورة ليس هو
 وانما سبب ممكنة لا تنافيها على معتر لا مكان وعامة لا نعلم
 من ممكنة هي منه وهي اعم من المطلقة العامة لا شئ في
 بالفضل فلا اقل من ان لا تكون السلب ضرورية بالسلب ضرورية
 السلب هو الامكان بالاجاب فحق صدق الاجاب بالفضل
 الاجاب بالامكان ولا ينكس لجواز ان يكون الاجاب بالفضل
 لا يكون وانما اصل ذلك من صدق السلب بالفضل صدق السلب
 وكون النكس لجواز ان يكون السلب ممكنا وغير واقع واعم من
 الغفلة بالبناء فيه لان المطلقة العامة اعم منها والاعم من الامكان
 واما المركبات فتخرج من المركبات المشروطة هي منه وهي
 انما منه وهي المشروطة العام مع قيد الله ودوام كسب الذات
 لان المشروطة العامة هي للضرورة كسب الوصف والضرورة كسب
 ودوام كسب حواله ودام كسب الوصف يمنع ان يقيد باللازم

وادام كجبت الحصف فان قيل فقد اسي فدا بران فبيد بله
 كجبت الذات متى يكون في النسبة فيما هو رتبة وادامه في جمع او
 وصف للموضوع لا وادامه في بعض اوقات في موضوع واحد
 المشروط في ذاته التي كانت موجهة كقولنا بالضرورة كالجبت
 متحرك الا صاع مادام كاشا لا وادامه كجبتا من موجهة مشروطية
 وسالبة مطلقه عامته اما المشروطية العامة موجهة في موضوع
 من الحقيقة واما السالبة المطلقة العامة اي قوله لا شيء من الكجبت
 فتحرك الا صاع بالفعل في مفهوم الادام لان الجبب محمول متحقق
 في جميع الاوقات فاذا لم يحس الجبب بموضوع اذا لم يكن وادامه
 معناه ان الابدبي ليس متحقق في جميع الاوقات فاذا لم يحس الجبب
 في جميع الاوقات محس السلب في محله و هو مشرب السالبة المطلقة
 العامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من الكجبت
 الا صاع مادام كاشا لا وادامه كجبتا من مشروطية عامته سالبة
 اي في الاول موجهة مطلقه عامته اي قوله كل كاشا سكتي
 الا صاع بالفعل و هو مفهوم الادام لان السلب اذا لم يكن
 لم يكن متحققا في جميع الاوقات فاذا لم يتحقق السلب في جميع الاوقات
 يتحقق الابدبي في محله و هو الموجهة المطلقة العامة فان قلت
 الفضية مركبة غير من الابدبي والسلب كيف يكون موجهة او سالبة
 معلول الا اعتبارا في الحقيقة مركبة وسلبها بالجبت في موضوع
 سلبه مطلقا ما فكل في جز اول موجهة كانت الفضية موجهة

منتهى تلك المنة والجزء الذي خلفه في كبره وموافق له
 في الحكم والنسبة معها ومن الغف يا البسيطة اياها وبين ^{الذات}
 اي ضروريته والذاتية كما تميز كمالها من مقبلة بالادوام
 بجميع الذات وهو مبين بالعلم العام وهي من الضرورية
 فان السلب لم يكن ضروريا كان الدوام كجانب الذات وهو
 والضرورية كجانب الذات لان الضرورية كجانب الذات اخص من الدوام
 وتبين ان الذات مبينة كجانب وهي اخص من الشرطية
 ان من مطلق لا يتأخر مقبلة بالادوام وهو مقبلة اخص من المطلق
 كذا من الغف يا الذات الباقية لانها اسم من الشرطية العامة
 الذاتية العرفية هي من المخرج العرفية هي من الموضع التي هي من ^{الذات}
 كجانب الذات وهي الذات موصوفة كمر من كونها بالكل كانت
 متحركة لا صاحب ما دام كانت ذاتها فخر كما من موصوفة عرفت عامته ومرتبة
 متحركة مطلقة عامته وهي مفهوم بالادوام والذات كانت سلبية لغف
 من قولنا لا شيء من الذات فكل لا صاحب ما دام كانت ذاتها
 فخر كما من موصوفة عامته ومرتبة الاولى وموصوفة مطلقة عامته
 مفهوم بالادوام وهي اسم من الشرطية العامة لان من موصوفة ضرورية
 كجانب المطلق لا يصدق في الدوام كجانب الوصف للدوام يصدق في الذات
 كجانب الوصف للدوام يصدق في موصوفة الذات في موصوفة عامته
 من الشرطية العامة من وجه لغف في عامته اعم من الشرطية العامة
 وصدق في الشرطية العامة بدونها في عامته الضرورية الذاتية

هذا شبهة معدة لها بدون ضرورة على ما منتهى أو كان الله تعالى
 كجب الوصف من غير ضرورة في خاص من العرصة التي كان
 خاص من المطلق كذا من اليقين لا بد من عدم من العرصة العائمة
 وأسلم أن وصف الموضوع في المشرق وطلوعه والفرق بينهما كجب
 أن يكون وصفه متعارفا لذات الموضوع فانه لو كان واجباً لكان
 واجباً بدوام وصف الموضوع كان وصفه محتمل واجباً لذات الموضوع
 وقد كان لا بد أنما كجب لذات هذا المذهب أن المثلثة الوجود
 المحمودة ضرورة كجب الذات وإنما قيد الضرورة كجب الذات
 وإن لم يكن ثقب المطلق العائمة بالضرورة كجب الوصف
 لأنهم لم يعتبروا في التركيب ولم يتغيروا عما في الكثرة
 مع جنة كقولنا كل إنسان حكيم بالفعل لا بالضرورة كجبها
 من سوية مطلقة عائمة أو سببية ممكنة عائمة أو مرجحة مطلقة
 عائمة فهي جزئية الأول وأما البنية ممكنة العائمة أي قولنا كجب
 ضرورة لا بد أن يضاف حكمه بالامكان العام في معال الضرورة لا
 لا بد أن لم يكن ضرورة كان هناك سلب ضرورة لا بد
 وسلب ضرورة لا بد به ممكن عام سالب وذلك ثبت سببية
 كقولنا لا شيء سبباً لا بد أن يضاف حكمه بالامكان لا بالضرورة كجبها
 سببية مطلقة عائمة وهي جزئية الأول والمرجحة الممكنة العائمة

فمن قول كل ان في حركه لا يمكن ان يكون الوجود
فان السلب اذا لم يكن ضرورياً كان شكلياً حيث ضرورة السلب
سلب ضرورة السلب هو الممكن ان يكون الموجب وهي اعم من سلب
من انما ضيق لا نهى صدق الضرورة او الوجود كسب الوصف
لا وانما صدق فعلية النسبة لا بالضرورة من غير ممكنية
الضرورة لتقديرها بالضرورة وانهم من الوجود من وجه
لنفاذها في مادة الوجود انما هي الضرورة لكل تلك
واذا وصدق ولذا انه بدونها في مادة الضرورة وبالعكس
الوجود وان كان من مشروطية والمرتبة العينية لنفاذها
في مادة الضرورة انما هي ضرورة بدونها في مادة الضرورة
وصدقها بدونها في مادة الوجود كسب الوصف
من المطلقة العامة لخصوص المعدوم من ممكنة العامة لا يمكن
من مطلقة العامة لخصوص الوجود بين الوجودات
الوجودية العامة هي المطلقة العامة مع قدرها
كسب الذات وهي كذا كانت موجبة او سلبية كسب
تركيبها من مطلقين عامين اعمدها موجبة والاخر سلبية
او الوجود المطلقة عامة لخصوصها والوجودات
وغيره وان مفهومه مطلقة عامة لخصوصها والوجودات
من قول كل ان في حركه لا يمكن ان يكون الوجود

في وقتها انما كان كذا في كل واحد من ارضي ارضي في الوقت
 في الاخر ودرية لانهم قد علموا مطلقا ان سدت مطلقا
 في وقتها العكس واما في كل واحد من ارضي ارضي في الوقت
 او الدوام كذا في كل واحد من ارضي ارضي في الوقت
 واما في كل واحد من ارضي ارضي في الوقت واما في كل واحد من ارضي ارضي في الوقت
 في وقتها واما في كل واحد من ارضي ارضي في الوقت واما في كل واحد من ارضي ارضي في الوقت
 الضرورة واما العكس حيث لا واما كذا في كل واحد من ارضي ارضي في الوقت
 مطلقا واما في كل واحد من ارضي ارضي في الوقت واما في كل واحد من ارضي ارضي في الوقت
 الوقتية اي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المجهول
 لو سلمت في وقت معين من اوقات وجودها في
 مقيد بالادوام كذا في كل واحد من ارضي ارضي في الوقت
 كل في وقت مطلقا لارضيه بينه وبين الشمس لا واما
 في كل واحد من ارضي ارضي في الوقت مطلقا اي في الاول اعني قول
 كل في وقت مطلقا واما في كل واحد من ارضي ارضي في الوقت
 مفهوم الادوام اعني قولنا لا شيء من القمر مسخف الا
 العام والخاص في كل واحد من ارضي ارضي في الوقت
 وقتها للفرس لا واما في كل واحد من ارضي ارضي في الوقت
 واما في كل واحد من ارضي ارضي في الوقت واما في كل واحد من ارضي ارضي في الوقت
 مطلقا عامته واما في كل واحد من ارضي ارضي في الوقت

بعض من الوجهين مطلقا لا يثبت ضرورة كجانب
 لا بد من صدق الاطلاق لا بد من كونه ضرورة ولا يمكن
 من جهة متين من وجه لا يثبت ضرورة كجانب
 فان كان الوصف ضروريا للذات الموضوع في شيء من
 الاوقات صدقت الغيبة بالثبوت كقولنا بالضرورة
 او دائما كل شيء منظم مادام نحتاج لا دائما او وقت
 مصلو له لا دائما فان الكفاية لا كان ضروريا
 لذات الموضوع في بعض الاوقات والاعلام ضروري
 لا كفاية كان الاعلام ضروريا للذات في ذلك الوقت
 وان لم يكن الوصف ضروريا للذات الموضوع في وقت
 ما صدقت الغيبة في وقت لم يصدق التوقيف كقولنا بالضرورة
 كل كاتب متحرك الامسح ما دام كاتبا لا دائما فان
 الكاتب لم يكن ضروريا للذات في شيء من الاوقات
 لم يكن متحرك الامسح بالضرورة كجانب ضروريا للذات
 في وقت ما فلا يصدق التوقيف واذا لم يصدق بالضرورة
 كجانب الوصف ولا الدوام وصدقت كجانب الوقت
 لم يصدق في الغيبة في وقت في وقت كجانب التوقيف كجانب
 وهذا اذا قلنا بالضرورة بالضرورة لضرورة الوصف
 اذا قلنا بالضرورة مادام الوصف يكون ضرورة

غير ذلك من بعض من الوقتية مطلقا لانه متى كحل المعقود
 في جميع اوقات الوصف وجميع اوقات الوصف من
 بالذات لذات كحقي الضرورة في بعض اوقات لذات
 من غير كس الوقتية مباين له الثمين وادم من العائنين
 بعد قها في المنسوخة الخاصة وصدقها بدونها في مادة الضرورة
 وبالكس حيث لا دوام كحقي الوصف واصل من المطلقه العائنه
 وبهكته العائنه اب دسه المنسوخة المنسوخة
 في التي حكم فيها بضرورة ثبوت محمول للمصير او سببه
 في وقت غير معين من اوقات وجود الموصوف لا وادبها
 كحقي الذات وليس المراد بعدم التعيين ان يرفع عدم التعيين
 فيها بل ان لا يقيد بالتعيين ويوصل مطلقا في كحقي
 موجبه كقول بالضرورة كل ان تنفصل وادبها
 كان تركيبها من موجبه متشعبة مطلقه وهي قون بالضرورة
 كل ان تنفصل وقت ماوتب اليه مطلقه عامه اي
 قولنا لانه من لا ان تنفصل بالعدل الذي هو مفهوم
 والكائنات ساقية كقول بالضرورة لانه من لا ان
 تنفصل وقت ماوتب لادبها من ساقية متشعبة مطلقه
 في يجوز الادب والموجبه مطلقه عامه هي مفهوم الادب دوام
 وهي اعم من الوقتية لانه اذا صدقت الضرورة في وقت

في دأبها وان يحكم في نسبتها مع القضا بالبا غير لما
 قياس نسبة الوقت من غير فرق واما ان الوقت مطلق
 والمنشأ مطلقا العلم بها جزء الوقتية والمنشأ مطلقا
 يستعان غير معدودين في البس بطولهم في امدتها بالعدود
 في وقت معين وفي الاخرى بالضرورة في وقت معلوم
 سميت وقتا باعتبار تعيين الوقت فيها ومطلقة لعدم تقيد
 بالله ووام او بالضرورة والاخرى متشعبة لانه لا يمكن
 الحكم فيها احتمال الحكم فيها كل وقت فيكون منشأه في وقت
 مطلقا لانها غير متغيرة بالله ووام والضرورة ولهذا اذا
 بهما مضافة الى الخلق من اسما وكائنا وقتية ومنشأه
 ولا مطلقين ور بالتبع فيها بعد مطلقة وقتية ومطلقة
 هي غير الوقتية مطلقة ومنشأه المطلقة الوقتية هي التسمية
 بالنسبة بالفعل في وقت معين ومطلقة المنشأ هي التي حكم
 فيها بالنسبة بالفعل في وقت غير معين ففرق بينهما بالعموم والخصوص
 وهو واضح لا يستر به البعد عن كونهما مطلقا
 الحكم كما منه وهي التي حكم فيها بالضرورة مطلقة عن جاليتها
 والسلب كما في وقت كل الب في كائنا بالامكان في حالها
 من الامكان في كائنا بالامكان في حالها اي الجارية
 لانه في وسببها لم يلزم بالضرورة تعيين كائنا سلب ضرورة

فردية الايجاب الممكن عام سلب سلب ضرورة الممكن
 عام موجب فامكنه كذا كانت موجبة او سلبية كون
 مركبا من محققين عاقلين احدى اقسامه والافرى سلبية
 فلا فرق بين موجبة وسلبية في معنى بل في اللفظ حتى
 عبرت بعبارة ايجابيته كانت موجبة وان عبرت بعبارة
 سلبية كانت سلبية وهي العلم من سلبه ككلمات
 لان في كل منها ايجابا وسلبا ولا دخل فيها من ان يكون
 محققين بالامكان العام ولا يلزم من امكان الايجاب والسلب
 ان يكون احدهما بالعلم او بالضرورة او بالدوام وببساطة
 المطلقة ولم يمتد اليقين والاطمئنان العامة من جهة
 لنفسه وقبلة ما وادى الوجودية الاخرية وصدق محكمته
 به وبما جئت لافرح لا يمكن من القوة الى العمل وبالعكس
 ما وادى الضرورة وانض من امكنة العامة فقد ظهر مما ذكرنا ان
 العلم من القوة بالسلب لا يمكنه من جهة العلم من جهة
 والضرورة انض بالسلب لا يمكنه من جهة العلم من جهة
 على وجهه فظهر ان العلم لا يمكنه من جهة العلم من جهة
 والادعية الى امكنة عامة هي المعنى في الكتب للعقيدة
 بها حتى اذا كانت موجبة كانتا سلبية والعكس
 سلبية كانتا موجبة وموافقين لها في الحكم فالكلمات

كلمة كائنات كائنين والكانت بقرينة كائناتين هذا هو طلب
 في معرفة تركب القضاة بمرتبته وانما يقال للقاء وتمام
 الى مطلقته ما منه ولم يقل الله دوام مبداه مطلقته القاضية
 لان صفة ذاتها اطلاقها في زمن المفهوم مطلقا وليس في مفهوم
 الله دوام مكانها في مطلقته القاضية لان لا دوام الا في
 مثله مفهوم الصريح رفع دوام الا في ذاته والحق في السلب
 ليس هو نفس رفع دوام الا في ذاته بل لازمه هو معناه
 الا في ذاته واما الا في ضرورة معناه الصريح الا في المكان
 لان لا ضرورة الا في سببه هو سلب ضرورة الا في ذاته
 و هو عين المكان السلب فاما كان الله العاقبة في
 العاقبة والاعراض ليست مع الله في بل من لوازمه
 يستعمل ضرورة الا في ذاته ليكون مستلزما فيها القاضية
 الا في ذاته في اقسام الشرطية الجزئية الاولى منها بسبب مقدمتها والثانية
 ثانيا اما المنفصلة فهي الا في ذاته و هي التي صدق القاضية
 فيها على تقدير صدق المفهوم لعل فقهه بها بوجوب ذلك
 كما في قوله والنسب والافاقية و هي التي يكون ذلك
 فيها بوجوب توافق الجزئين على الصدق كقول الكائنات
 ما في ذاته واما المنفصلة فهي الا في ذاته و هي التي
 يحكم فيها بالقاضية من جزئها في الصدق والكلاب منها

كقولنا ان يكون وجوده زوفا وفردا وانما نقصد فتح
 على حكم فيها بان في من يجوز ان في الصدق فقط كقولنا
 ان يكون جازا في سواها وانما نقصد هو في التي حكم فيها
 بان في من يجوز ان في الكذب فقط كقولنا ان يكون زوفا
 انما نقصد في في وضع الفروع من محلات وانما
 نريد في اقسام الشرطيات وقد سمعنا ان الشرطية ما ينكر
 قضيه وهي اما مصلية ان او حبت او سببت جعل احدى
 عند الاخرى او منعته ان حبت او سببت الفصل احدى
 حبت الاخرى والعقبة الاولى من طرف الشرطية سواء كانت
 او منعته ليس في مقدماتها في الذكر والعقبة الثانية
 ليس في ثانيا لانها ان المصداق لا رتبة وانما هي
 انما هو رتبة في التي يصدق الثانية فيها على تقدير صدق المبدأ
 هو نفسه فيها ترتيب ذلك والمراد بانها في الشيء
 الاول الثانية كما العنق والاضابط وانما العنق بان يكون
 حلت الثانية كقولنا ان كانت الشمس لفته فانهار موجودا او لم
 كقولنا ان كان النهار موجودا كانت الشمس لفته او يكون موجودا
 حلت واحدة كقولنا ان كان النهار موجودا فان لم يصب
 وجود النهار وانما في العالم معلوم في طلوع الشمس وان
 النص في بان يكونا متضايفين كقولنا ان كان في زوفا

لا يثبت حرمانه و هذا التعريف لا يثبت على الفرضية الكافية
لعدم اعتبار صدق الساتر للعلاقة فيه فالاولى ان لا يثبت
الحكم فيها لصدق القضية على تقدير احدى العلاقتين فيها موجبة
لذلك فهو متساو في الفرضية الكافية لان الحكم للعلاقة فيه ان
هناك الواقع كان الحكم متحققا فالعلاقة فيه ايضا متحققة وان لم
يعلق بين الواقع و عدم الحكم في الواقع او الفرضية من غير حقيقة
وانما انما قلنا فيه في الحق تكون تلك هي صدق الساتر على
تقدير صدق المقدم فيها فالعلاقة فيه موجبة لذلك بل مجرد
صدق مجردين كقولنا ان كان ذلك في مائة فاصح ما اتي
فانه لا مائة فيه من مائة فيه صدق ونا علة الان في حصة كجوز
العضل كحق كل واحد منها دون الاخر وليس فيها الا فوائده
الطريق على العضل ولو قال ان الذي حكم فيها لصدق ان
على تقدير صدق المقدم لا علاقة فيه بحال بل يثبت بل محال
لكان اولى لثبت على الاتفاقية الكافية لان الحكم فيها لصدق
الساتر لا علاقة فيه بحال بل يثبت في الواقع بان لا لصدق الساتر
على تقدير صدق المقدم او لصدق وفرضية العلاقة وقد
يكفي في الاتفاقية لصدق الساتر في الحال انها التي يحكم بها
لصدق الساتر على تقدير مقدم لا علاقة فيه بل مجرد صدق ان
ويجوز ان يكون مقدم فيها صادق او كاذب و ليس في الحكم
اتفاقية مائة و يا صبر الاول اتفاقية مائة لا محذور

وخصوس فيها فانه متى صدق مقدمه والنا صدق ان لا يكون
 واما المنفصلة فقد وقت انها على ثلثة اقسام حقيقة وهي التي
 يحكم فيها بالتساوي بين فرضها صدق وكذا كقولنا اما ان يكون
 هذا العدد زوجا او فردا ومانعه جمع وهي التي يحكم فيها بالتساوي
 بين فرضها صدق فقط كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا
 ومانعه اقلو وهي التي يحكم فيها بالتساوي بين فرضها كذا وكذا
 اما ان يكون زوجا او فردا ان لا يفرق واما سميت الاولى
 حقيقة لان التساوي بين فرضها استند من التساوي بين فرضي الآخر
 الاخرين لانه في الصدق والكذب متساويان في باسهم المنفصلة
 بل هي حقيقة لان اتصال والتاثير بالضرورة صحيح لا اشتغال على صحيح
 بين فرضها والممانعة المحولان الواقع ليس يكون من احد جز
 في ما يقال بالضرورة جمع ومانعه ضلوع على التي حكم فيها بالتساوي والصدق
 او الكذب مطلقا وهذا معنى يكون ان اعم من الحقيقة والصدق
 بهذا المعنى لهما وهران هرا وعلنا مائة في جميع ان لا يوجد
 على ذاتها واعدية لانها لا يجتمعان في الوجود فانه لو كان هرا
 عدم الاضمار في الوجود لم يكن بين الواحد والكثير مع الجمع
 الواحد جز والكثير وجز الشكر كما هو في الوجود يمكن الجمع على
 مع جميع فيها ثم قال وعندنا في هذا القول ويزم من ذلك جواز
 منع جميع من العدم وهو م قال في جز الشكر من لوازمه قد يكون على

ان لا يمتنع مع بين اللازم والمفروض فان جزمه ولا يمتنع عليه
 وربما من المذهب ان يقع عليه جواب من هذا المذهب وهو
 ليس كذلك لانه اراده من عبارة القوم هي ان يقولوا
 انما في صحة عدم الاجتماع في الصدق فان الغرض به جمع من
 انهم المنفصلة ولا اتصال لم يضره الا بين الغرضين فلا يكون
 فهو ان المراد عدم الاجتماع في الصدق لكان بين كل صديق
 منع يمنع لا يستحال ان يكون قسمة على ما بعد في حقيقة نفسه
 ولا يكون بين الغرضين مع اتحاد ضرورة كذا ما على غير ما
 واقعه مفروض مفرد ان بل ليس مرادهم بانها ذات في صحة
 عدم الاجتماع في الوجود وانما ان المنع اثبت بين الواحد
 والكثير مع الجمع فهو ليس من مفهومي الوجود والكثير بل من
 هذا واحد وهذا الكثير فان الغرض به ان يكون في الواحد
 وانما ان يكون كثيرا ما نفس الجمع لا يمنع اجتماع جزيئته على
 فقد بان ان الاشكال الثالث من مرادهم وخلفه التوهم
 كل واحد من هذه الشبهة المحل واحد من هذه
 الشبهة اما ما ذهبه واما الفاتنة كما ان المسئلة اما التوهم
 او الغائبة نسبت الفاء فلا تغافل الى المصنف كسبته
 اعزوم ولا تغافل الى المصنفات آية الله وبنه هي التي كونا
 الحكم فيها بالثبوت لذات جزيئتي اي حكم بان معيهم اعدا
 مناف لا يجمع قطع النظر عن الواضح كما بين الروج والمفرد

والشجر والحيوان وكون زبرج الجودان بالفرق والامثلة فيسئل
التي حكم فيها بالنقض في هذه الاستصحابين بل مجرد الانقضاض في مجرد
من النفي والواقع ان يكون من غير منافاة وان لم ينقض
احد جانبي ان يكون من غير لاضر كون الايجاب والنفات ان كان
في الامثلة كانه حقيقة فان لا منافاة بين شي من الامثلة والامثلة
ولكن انفي كحق السواد والنفات من غير ان يصدق ان لا سواد
ولا يصدق ان لوجود السواد والنفات لان ان يكون من غير الامثلة
وكما كانت كانت جميع الامثلة لا يصدق بان يكون من غير الامثلة
والا سواد والنفات من غير الواقع ولو قيل ان يكون من غير
ولا كانت كانت من غير الامثلة لان لا يصدق بان يصدق ان كحق
السواد والنفات من غير الواقع فليس لغير كل واحد
قد عرفت كذا في حقيقة الامثلة من غير النفي في
مختصات من غير منها من غير ان كانت في غير الامثلة
في كل ما هو جازم لان لا يصدق فيها كونه لا يصدق لان
موجبه فلا بد من قرينة او اليقينة في كل قسم منها في
التي يرفع فيها ما حكم به في موجبه فلا كانت موجبه
القرينة ما حكم فيها بجزم النفي في المقدم كانت في
القرينة ما حكم فيها بجزم النفي في المقدم كانت في
جزم السلبان التي حكم فيها بجزم السلب موجبه لقرينة
لا سلب منها لانها لا يصدق بان كانت في المقدم في السلب

[illegible]

اربعة اشياء لا بد ان يكون لها ما وحين او كاذب من او كاذب
 المقدم صادق والى كاذب نارا بالعكس فحين يكون المقدم
 ادى نورا لاقدم تركب فاضمة هو جنة الصادقة تركب من
 ما وحين يكون الكاذب زبد اليا هو جنة اليا وحين كاذب كاذب
 كاذب زبد يكون جنة اليا وحين جنة الصادق والكاذب كاذب
 كاذب زبد كاذب فحين يكون كاذب مقدم كاذب وحين
 كاذب الكاذب زبد جنة كاذب جنة اليا وحين كاذب كاذب
 من مقدم صادق وحين كاذب لا تنفع لان ينزعم الصادق
 الكاذب ولا ينزعم كاذب الصادق وصدق الكاذب لا كاذب
 الصادق فحين لازم كاذب تركب كاذب لازم ينزعم كاذب
 المقدم واه صادق الكاذب فحين ضرور فحين صادق
 وصدق ضرور ينزعم صادق المقدم لا ينفع اذا صح تركب
 من مقدم كاذب صادق صادق وصدق كاذب كل صفة
 ينكسر من جنة فحين تقدم تركبها مقدم صادق وحين
 كاذب لا تنفع ذلك في الكاذب لا في الصادق فحين
 اعتبر جنة الصادق كاذب الكاذب راد اليا
 على الاربعة فحين كاذب المقدم من جنة الصادق المقدم
 فحين كاذب فحين كاذب كاذب كاذب كاذب كاذب كاذب
 لان الحكم ضرور من مقدم ولا تنفع اذا لم يكن مطابقا
 جازان يكون كاذب كاذب كاذب كاذب كاذب كاذب كاذب

قوله وان يكون المقدم كاذبا والنتيجة صادقا فنقول ان كان
النتيجة موجودة فالنتيجة ان صادقا وان يكون صادقا
ان كان الالف في ما قلنا فالنتيجة موجودة وان يكون صادقا
فنقول ان كانت النتيجة النسخة فربما يكون هذا اذا كانت
منصرفة لزوميتها وانما اذا كانت النسخة فكلها من صحتها
مجالا انه اذا صدق الطرفان والى احداهما الاخر بالضرورة
فنقول ان الالف ان صادقا فالنتيجة ان صادقا
عن صادقين وبكذلك سبب الالف في ان صادقا
النتيجة كاذبة وان لو كان التام كاذبا والمقدم صادقا فكلها
ظاهر لان الكذب لا يوافق شيئا بالصدق والالف مقدم
كاذبا والنتيجة صادقة فكل لا اعتبار صدق الطرفين فيها
اذا التفتت بحرف صدق التام يكون صدقها عن صادقين
وعن مقدم كاذب وانما صادق وكذبها عن الصدق
وبها كانت وحيث ان الالف في ان صادقا
او صدق التام بل لا بد مع ذلك من عدم الصدق
فيكون كذبها عن الصادقين اذا كان حينها صدقها بصدق
كلها ومنه فيها والمنصرفة هي صحتها
في صدقها فكلها ستر في ان مقدم فيها لا يستر
في التام بحسب الطبع فكلها ان يكون صادقا او كاذبا
او كبر احداهما صدقا والاخر كاذبا فالنتيجة الحقيقية

بصدق من صادق وكاذب لانهما في حكم غير متجانسين
اجتماع فرضيهما وعدم ارتفاعهما فيكون ان يكون احدهما
صادقا والا فكلوا كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا
او لا زوجا وكذب من صادقين لا يتجانسان في العلم
كقولنا اما ان يكون لاربعه زوجا او منقسم من ثلثين
ومن كاذبين لا ارتفاعا كقولنا اما ان يكون الثلث زوجا
او منقسم من ثلثين وبالفرض جميع لصدق من كاذب
وصادق وكاذب لانهما في حكم غير متجانسين اجتماع
طرفيهما في ان يكون طرفا امر متضمن فيكون طرفيهما
كاذبين كقولنا اما ان يكون زيد مجرا او شبرا او جارا
ان يكون احد طرفيهما واقعيا والا فغير واقع فيكون
تركيبها من صادق وكاذب كقولنا اما ان يكون زيد
انثى او ذكرا وكذب من صادقين لا اجتماع فرضيهما
حينئذ كقولنا اما يكون زيد انثى او ذكرا وبالفرض
ان يكون من صادق وكاذب لانهما في حكم غير متجانسين
عدم ارتفاع فرضيهما في زيجتهما في الوجود فيكون
تركيبها من صادقين كقولنا اما ان يكون زيد انسانا
ولا فهو جاز ان يكون احدهما واقعيا والآخر لا
فيكون تركيبها من صادق وكاذب كقولنا اما
ان يكون زيد لاجل هو لا انثى ذكرا وكذب من صادقين

لا ارتفاع في جناس كقولنا ان يكون زيدان ناطق
 ناطقا خارجا عنكم لوجبات مستقلة ومتميزة واما سوابها فهي
 صدق من لا نسب م التي يكذب عنها موجبات صروف
 ان كذب سالكها ب بعض صدق السلب وكذب م
 التي لصدق عنها موجبات لان صدق سالكها ب لصدق
 كذب السلب لا م لصدق وكلمة الشرعية كما ان القضية
 الكلية تنقسم الى مضمرة وصريحة وكلمة كذب الشرعية
 متضمنة اليها وكما ان الكلمة الكلية ليست بكلمة صريحة
 او مضمرة بل باعتبار حكمه كذلك كلمة الشرعية ليست
 لاصل ان مقدها او نالها على فان قولنا كذا كان زيد
 يكتب هو كوكب برة كلمة مع ان مقدها ونالها يحتمل
 بل كسب الكلمة الحكم بالاتصال ولا انفصال فالشرعية انما يكون
 كلمة اذا كان الثاني لازما للتقدم اي في منفصلة الترتيب
 او معا لانه اي في منفصلة الترتيب وفي جميع الاثر
 او على جميع الاوضاع يمكنه الاجتماع مع تقدمه في الاوضاع
 التي يمكنه التقدم لست مرارة بالامور يمكنه الاجتماع معه
 فاذا قلنا كذا كان زيدان ناطقا كان ميوانا اودنا
 ان لزم صوابه لئلا يكون ثابت في جميع الازمان
 ولست انظر على ذلك القدر بل زيد مع ذلك ان
 لا صريح من غير عدم جميع الاحوال التي يمكن اجتماعها مع وضع

وضع الفانية زيدا مثل كونه قابلا او قابلا او قابلا او قابلا
 او كونه قابلا زيدا مثل كونه قابلا او قابلا او قابلا او قابلا
 الا وضوح ان يكون ممكنة الاجتماع هذه او اعتبار جميع الاوضاع
 مطلقا سواء كانت ممكنة الاجتماع او لا يكون لم يصدق في الحقيقة
 كقضية ان في الاتصال فلان من الاوضاع بالانضمام من حيثها
 كعدم التلازم او عدم لزوم التلازم فان تقدم اذا عرض على
 من من بين البضائع استلزم عدم التلازم او عدم لزوم
 التلازم فلا يكون التلازم لازما على هذا الوضع والا لكان مقتضا
 على هذا الوضع مستلزما للتفويض وانما هو على بعض الاوضاع
 فلا يكون التلازم لازما للتقدم فلا يصدق ان التلازم للتقدم
 على جميع الاوضاع وانما هو مقتضى الحقيقة على ذلك السعد بقرانه
 جوف من الاوضاع فلا يصدق التلازم للتقدم من كعدم التلازم
 فان التلازم على هذا الوضع لازم للتقدم فيكون نقض التلازم
 للتقدم فلا يكون مقتضى التلازم على هذا الوضع لزوم مقتضا
 التلازم من ان محال على بعض الاوضاع لا يصدق التلازم للتقدم
 فلا يصدق ان التلازم مقتضى التلازم على جميع الاوضاع وانما
 يقتضي هذا التفسير مقتضا التلازم ومقتضى التلازم لا يصدق
 مقتضا في الالفاظ لم يثبت في الاوضاع ممكنة الاجتماع مطلقا
 في الاوضاع الكيفية كقضية التلازم لولا ذلك لم يصدق
 الالفاظ في الكيفية ان لم يثبت في الاوضاع مقتضا التلازم

على تقدير صدق مقدم يمكن ان يكون عدم التماس مع مقدم
 لكن فيها عوارضه والتماس ليس متحققا على تقدير صدق مقدم
 على هذا النوع فحقى بعض الاوضاع ممكنة الاجتماع مع وضع مقدم
 لا يكون التماسا وفاقا على تقدير صدق للمقدم فلا يكون التماسا
 صادقا على تقدير المقدم على جميع الاوضاع ممكنة الاجتماع مع مقدم
 فلا يصدق الكيفية للاتفاقية واذا عرفت مفهوم الكيفية كذلك
 مفهوم خبرته فمفصلة ومفصلة ليست بخبرته مقدم ولا
 بل كبريته الا زمان والاحوال حتى يكون الحكم بالاتصال والاحوال
 في بعض الازمان وعلى بعض الاوضاع المذكورة كقولنا قد يكون
 اذا كان الشيء حيوانا كان الب ناضحا الحكم خبره ومالات خبره
 فمفصلة انما هي على اوضاع كونه ناضحا او قولا ان يكون
 الشيء ناضحا او قولا فالب ناضحا او قولا ان يكون على وجه كونه
 من الضربات واما خصوص الشربيات فمفصلة بعض
 الازمان والاحوال كقولك ان جئت اليوم اكرمتك واما
 اهلها فاحال الا زمان والاحوال فيها وبمفصلة الاوضاع
 والازمنة في الشربيات فمفصلة الافراد في صحتها فاما ان الحكم
 الكافي على فرد معين فمفصلة وان لم يكن فان من
 كية الحكم بانها على كل الافراد او على بعضها فمفصلة
 والاحتمالية حكم الشرطية الكائن الحكم بالاتصال والاحوال
 فيها على وضع معين حين خبرته والافان من كية الحكم

بأنه على وجه الصحيح لا يصدق أو يعطى في نفسه ولا في غيره
سواء هو من الكيفية في نفسه كونه وجودا أو كونه كذا كذا
حتى كانت الشمس على لسانها موجودا وفي المنفصل
كقولنا وإذا كان أن يكون الشمس على لسانها
وورد اللفظ الكيفية فيها ليس اللفظ أما في المنفصل كقولنا
ليس اللفظ إذا كانت الشمس على لسانها في اللفظ الموجود
فجزئته فيها قد يكون كقولنا قد يكون إذا كانت الشمس على لسانها
كان اللفظ موجودا وقد يكون إذا كان اللفظ على لسانها
أن يكون اللفظ موجودا وسواء اللفظ جزئته فيها قد يكون كقولنا
قد لا يكون إذا كانت الشمس على لسانها في اللفظ الموجود
اللفظ على لسانها وإذا كان اللفظ موجودا وبما في اللفظ
على سواء اللفظ باللفظ الكيفية وليس بها وليس من في نفسه
ليس وإذا في المنفصل لا إذا قلنا كذا كذا كذا
كان مفهوم اللفظ الكيفية إذا قلنا ليس ليس كذا يكون معنى
رفع اللفظ باللفظ الكيفية وإذا أرفع اللفظ باللفظ الكيفية
اللفظ كذا على ما عرفت في سبقي وكتبنا في اللفظ واللفظ
لفظ كذا وإذا في اللفظ واللفظ واللفظ
كقولنا الكيفية اللفظ كذا اللفظ موجودا وإذا كان اللفظ
اللفظ كذا وإذا كان اللفظ اللفظ موجودا وإذا كان اللفظ
قد يتركب كما كانت اللفظية مركبة من فنيين واللفظية

حقيقة واحدة متصلة واما منفصلة كان تركيبها اداء من حنتين
 او منفصلتين او منفصلتين اوس حقيقة ومنفصلة اوس حقيقة
 ومنفصلة اوس منفصلة ومنفصلة لا يزيد على جهة الاقسام
 ولكن كل واحد من الاقسام الثلاثة الماضية ينقسم المنفصلة
 الى قسمين لان مقدم منفصلة فبعضها تالياها بحسب الطبع
 بحسب مفهوم فان مفهوم المقدم فيها المفرد ومفهومها
 فيها الاخرى ومفهومها لا يتجزأ فيها ان يكون الشرط لا يزول
 يكون لازما له فالقادم متعين في المنفصلة بان يكون مقدا
 ولان متعين بان يكون تاليا بخلاف المنفصلة فان
 المقدم فيها المفرد ومفهوم المقدم فيها المفرد والمفرد لا
 لا بد ان يكون متساويا لانهما واحد السمين لا فرق
 في قوة تساوي الا فراديهما في حال كل واحد من فراديهما عند الاخر
 واما اتم من لانهما ان يكون مقدا ولان فراديهما
 تاليا بخلاف الوضع لا الطبع ففرق بين منفصلة مركبة من حقيقة
 ومنفصلة والمقدم فيها الحقيقة منها والمقدم فيها المنفصلة
 بخلاف المنفصلة مركبة منها ففرق بين ما اذا كان المقدم
 فيها حقيقة او المنفصلة وكل في مركبة من حقيقة والمنفصلة من
 حقيقة والمنفصلة من الحقيقة والمنفصلة فلا يجرم ان يفتقد الحقيقة
 باقسام الثلاثة الى قسمين ضرورة دون المنفصلة فان
 المنفصلة فحقيقة واقعا للمفصلة سنة اشكالية للمفصلة

الشيء فانه دل من الممكن كقولنا ان كان هذا الشيء
ولم يكن من الممكن كقولنا ان كان هذا الشيء
كقولنا لم يكن الشيء موجودا لم يكن ذلك
كقولنا ان كان هذا ان يكون العدد زوجا او فردا
ان يكون منفصلا وبين زوجا ومنفصلا الرابع من محبة
كقولنا اذا كانت طلوع الشمس مظهر لوجود النهار فكيف كانت
فان كانت النهار موجودا وانما هي مظهر كقولنا ان كانت
طائفة فانها موجودة ووجود النهار لا يتم لطلوع الشمس وان
من محبة ومنفصلة كقولنا ان كان هذا الشيء زوجا او فردا
وقد نرى بالعكس كقولنا ان كان هذا الزوجا او فردا
عددا وان من من منفصلة ومنفصلة كقولنا اذا كان هذا
بالعلم فانها موجودة وقد اجماع ان يكون الشيء منفصلا وان
موجودا وان سح كقولنا كقولنا ان كان هذا الزوجا او فردا
طائفة وان ان لا يكون فانها موجودة وكقولنا ان كانت الشمس
فانها موجودة ومنفصلة منفصلة فالاول من محبة كقولنا
ان يكون هذا العدد زوجا او فردا والثاني من منفصلة
وانما ان يكون ان كانت الشمس مظهر فانها موجودة وان
ان كانت الشمس مظهر لم يكن ان يكون موجودا والثالث من منفصلة
كقولنا ان كان هذا ان يكون هذا العدد زوجا او فردا او
ان يكون هذا العدد زوجا او فردا والرابع من محبة ومنفصلة

محبة

كقولنا واما ان لا يكون الشمس على وجه النهار واما ان يكون
 كقولنا كانت الشمس على وجه النهار موجودا وانما من
 حلتها ومنفصلة كقولنا واما ان يكون هذا ليس بمتناه
 ان يكون اما زواج او فردا والى وس من منفعة
 ومنفصلة كقولنا واما ان يكون كقولنا كانت الشمس على وجه
 النهار موجودا واما ان يكون او ان يكون الشمس على وجه النهار
 ان لا يكون النهار موجودا الفصل الثالث في الحكم
 فقضايا وقيم اربعة مباحث البحث الاول في النسخة
 بانه اختلاف قضيتين بالسلب والايجاب بحيث يقتضي
 ان يكون احدهما صادقا والاخرى كاذبة ولا يقتضي
 في الحقيقة ان يكونا معا والى موضوع وبتدريج فيه ومدة الزيادة
 والجزء والكامل ومدة النقص والجزء فيه ومدة الحكم
 والزيادة والاضافة والقوة والفصل في المحصورين لا بد من
 ذلك من الاختلاف بالكلية لصدق الضررين وكذب الكليتين
 في كل ما يكون فيه الموضوع اهم من المحمول ولا بد من الاختلاف
 بالجمعية لصدق الكليتين وكذب الضررين في هذه الامكان
 لما فرغ من تعريف القضية واقسامها فخرج في تعريفها
 والحكماء ابتدأوا منها بالافتناء في تعريف مرفوعة غير
 الاحكام مبدية او اضافة قضيتين بالايجاب والسلب
 بحيث يقتضي لانه ان يكون الاول صادقا والاخرى كاذبة

کاذبه کقولنا زید ان و زید ليس ان فان كان
 بالاجاب والسلب متوقفاً في جميع احواله ان يكون الا في وجه
 ولا فرق كاذبه الا في وجه من حيث هو نفساً فيكون
 بين حقيقين يخرج من حقيقين واختلاف بين حقيقين ايه بالاجاب
 والسلب وانه غيرهما كاشوخص فاما بان يكون احدهما حقيقه
 والاخرى غير حقيقه او مستلزمه ومنفصله او معادله او متضمنه
 بالاجاب والسلب فوجه الاختلاف بين غير الاجاب والسلب والاسد
 بالاجاب والسلب قد يكون بحيث يقتضي ان يكون احدهما حقيقه
 والاخرى كاذبه وقد يكون بحيث يقتضي ذلك كقولنا زيد
 س كن زید ليس متوكفاً فاما مقتضى ان يقتضي ايه باو مستلزم
 اخشوا فاما يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى بل هما صدق
 فغير بقوله بحيث يقتضي بخروج الاختلاف الغير متقنع ولا متضمن
 المتقنع ايه ان يكون مستلزماً لذاته ومبهوره واما ان لا يكون
 بل بواسطة او بغيره ايه اياه بواسطة حكماء في الاجاب مقتضى
 وسلبه وجهه ص ويكولنا زید ان و زید ليس ان
 فان لا اختلاف بينهما فاما يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى
 ايه ان قولنا ليس زید ان في قوة قولنا زید ليس ان
 واما ان قولنا زید ان في قوة زید ان في وانه خصوصاً
 اياه حكمه في قولنا كل انسان حيوان ولا شئ من الان

في حيزي الحسنة والافس
 وقد يكون بينهما وبين قولنا

بجمله آن و قول بعضی آن که حیوان و بعضی آن که نیست
مجموع آن خالی است و فیما بالا که بگوید و السلب بعضی صریح
احدیها و کذب الاخری لا یصور نه و می گویند که کتب و بعضی
بل که بعضی صریح و الاخری لازم و کذب و کتب او بر بعضی
بالا که بگوید و السلب و بعضی آن که قول کل حیوان آن
و کتب من حیوان و السلب کتب آن مختلف آن و کتب او
باخته فیما لا یصور صریح و بعضی صریح و کذب الاخری بل که کتب
و کتب قول بعضی حیوان و کتب و بعضی حیوان و بعضی آن
و کتب آن مختلف آن و بعضی صریح و کذب الاخری کادینه
بل که صریح آن که کتب قول بعضی حیوان و کتب و کتب
من حیوان و کتب آن خالی است و فیما بالا که بگوید و السلب
آن که کتب او صریح و کذب الاخری کادینه می آن و کتب
بالا که بگوید و السلب من کل کتب و بعضی صریح و کذب
و لا یحقق التناقض فی بعض کتب و بعضی آن که کتب
بالا که بگوید و السلب اما صریح آن او صریح آن که کتب
کتابها و کتب و کتب من حیوان و کتب و کتب
مجموع من خالی است و لا یحقق فیما بالا که بگوید و السلب
و کتب و کتب و کتب و کتب و کتب و کتب و کتب
و کتب و کتب و کتب و کتب و کتب و کتب و کتب و کتب

بقام الثانية وحدة المحمول لا تباين في مثل هذه الحالة
كقولنا زيد قائم وزيد ليس بقائم الثانية وحدة الشرط لعدم
انقسام عند اختلاف الشرط كقولنا هم مغربون للمغربين بشرط
كونه ابيض جسم ليس مغربون للمغربين بشرط كونه اسودا والواقع
وحدة الكل وحده فانه اذا اختلف الكل وحده لم يتناقص
الزمن اسوداي بعضه والزمن ليس اسوداي كله فافهم وحدة
الزمان اولها نفس او انشعب لان كقولنا زيد قائم ايها
زيد ليس بقائم ايها زيد ومنه وحدة المكان لعدم التباين
عند اختلاف المكان كقولنا زيد جالس اي في الدار زيد جالس
اي في السوق السبع وحدة الالف فانه اذا اختلف الالف
لم يحل التباين كقولنا زيد جالس اي في الدار زيد ليس بابي الدار الثاني
وحدة القوة والفعل فان النسبة اذا كان في احد الطرفين بالفعل
اي في القوة لم يتناقص كقولنا غير مسكر في الدار اي بالقوة وغير
ليس مسكر اي بالفعل فانه ثابته مشروطا ذكره القوم لم يحل التباين
وردا على قولهم اني وحدتين وحدة الموضوع ووحدة المحمول ان
وحدة الموضوع يتدرج فيها وحدة الشرط فان الموضوع في قولنا
جسم مغرب للمغربين الجسم مطلقا بشرط كونه ابيض وهو موضوع
في قولنا جسم ليس مغرب للمغربين بشرط كونه اسودا
الشرط ليس من الموضوع فلو اخذوا هذا الشرط

بالمشروع و هذه الكمال و بالمرئى ان هو مفعول في قول الزيد نحو هو الذي
يعني الزيد و في قول الزيد نحو العيس باسوداي كل الزيد و بالمرئى ان
و و عدة مفعول في قول فيه الواحدا البها فبها البها و بالمرئى ان
و عدة الزمان ففان مفعول في قول زيد نائم ان نائم ففان و بالمرئى ان
قوله زيد ليس بنائم ان نائم ففان فافقوف الزمان ليست في
اختلاف مفعول و اما اندراج و عدة للمكان و لا فافقوف و
افقوف و الفعل فعل في ذلك القياس و ردا الف را الى و عدة في
واحدة و الى و عدة النسبة الكمية حتى يكون السلب و ردا الى
النسبة التي و ردا عليها لا يجب و عند ذلك تحقق القياس في
و اما كانت مردودة الى تلك الوحدة لانه اذا اختلفت النسبة
الامرانية فبها اختلفت النسبة فمردودة الى النسبة مفعول الى الامر
مفاد النسبة الى الامر و النسبة احد الامر الى امرى اخرى
النسبة الامرانية و النسبة احد الامر الى الامر النسبة و مفاد
النسبة اليه بشر و امر و الى امرى اخرى فافقوف النسبة انما الكمال
الكانت الففان مفعولين و بالمرئى ان ذلك امرى مع اتحاد
هما في الامر النامية من اخلاف في ذلك الامر الكمية و بالمرئى ان
فانها لو كانتا كيتين او جرتين لم نشأ فضا ليجوز كذب الكيتين
و صدق جرتين في مادة كذا الموضع فيها اجم كقوله كل حيوان
لبن و كذا من جرتين بان فانها كاذبان و كقول

وكنون بعض خبر عن ابن عباس وبقية خبر عن بعض الفضلاء
 ما وجدنا في نقل خبرنا من انما يصادق ان لا تقف الموضوع
 الا في الكلامية فان البعض المحكوم عليه باللائمة تارة فربما بعض الحكم
 فيه يجب لانه تارة فقلت بالنظر في جميع الاحكام وانما هو الى مفهوم
 القضية واما لو لم يفهم الخبرين وهو انما يجب لبعض الافراد فقلت
 عن البعض لم يقفنا واما خبر الموضوع فامرنا من المعلوم
 البعض المتيقن ورواية الموضوع فما احسنه الى اعتبار شرطه في
 الصحاحات قلت مراد بالموضوع الموضوع في الذكر لا ان الموضوع
 والامكن بين الكلية وجزئية شاقص فان ذات الموضوع في الكلية
 جميع الافراد في الجزئية بعضها واما مختلفان فذلك انما يمكن
 التفاتان هو جزئين اما اذا كانتا موجبتين فمع ذلك التفرقة
 من شرط اخر في الكل الى في الصحاحات والصحاحات وهو لا
 يوجبه لانها لو اتحدت في جهة لم يقفنا لكتب بالفردين واما
 الامكنان كقولنا كل ابن كاتب بالضرورة وليس كل ابن
 كاتب بالضرورة فانها يمكن ان لا يكون الابن كاتب بالضرورة من الفرد
 الا ان لا يكون بالفرد في ولا سببها منه وعدم في الحقيقة فبذلك
 كقولنا كل ابن كاتب بالامكان وليس كل ابن كاتب
 بالامكان فبذلك ان لا يتقدم به لا بد في جميعها
 فبذلك الفردية مطلقة ممكنة الى

رفقهم واما التقيد بالكتاب في اعمد النقيض لقضيه قضيه متى ان كل
 قضيه يكون نقيضها رفع تلك للقضيه عند هذا كل ان
 بالضرورة فيقضيه ان ليس كك وكك في سائر القضايا
 اذا رفع النقيض فربما يكون نفس رفعها قضيه لها مفهوم محصل
 معين عند العقل من القضا بالاعتبار وربما لم يكن رفعها قضيه
 لها مفهوم محصل عند العقل من القضا بل يكون لرفعها لازم
 مسا ولا مفهوم محصل عند العقل فاعند ذلك ولا نرمس
 والحق اسم النقيض عليه يجوز المحصل لتقابل القضا بالمعنى
 محصلة عند العقل وانما حصلت تلك المفهومات ولم يكنف
 الا محصل في اعمد النقيض ليسيل يستعملها في الاحكام فالمراد بالقيض
 في هذا العقل احد الطرفين اما نفس النقيض او لازمه
 عرفت ذلك فنقول انقيض الضرورة بطلان الممكنة
 لان لا يمكن ان العام هو سلب الضرورة من جانبها
 للممكن ولا فخر في ان اثبات الضرورة في الجانب
 للممكن وسببها في ذلك الجانب فاما ان ضرورة الالزام
 نقيضها سلب ضرورة الالزام وسلب ضرورة الالزام
 بعينه الممكن عام سلب ضرورة السلب نقيضها سلب
 السلب وبعينه الممكن عام هو سلب ذلك الممكن
 نقيضه سلب الممكن لا الالزام اي سلب سلب ضرورة

٩
 ضرورة السلب الذي هو ضرورة السلب والحق في الحقيقة
 سلبية كمال السلب أي سلب سلب ضرورة الإيجاب الذي هو ضرورة
 ضرورة الإيجاب ونقص الدائمة المطلقة التي هي ضرورة السلب
 في كل الأوقات متباينة الإيجاب في البعض وبالعكس في الإيجاب
 في كل الأوقات متباينة السلب في البعض وبالعكس في السلب
 ما قل في الضرورة لأن إطلاق الإيجاب لا ينافي دوام السلب
 بل لازم لثبوتها فإن دوام السلب يقتضي مع دوام السلب وبغير
 الإطلاق الإيجاب لا إذا لم يكن المحمول دوام السلب كمال الدوام
 الإيجاب أو ثباته في بعض الأوقات دون بعض وأما كمال
 تحقق الإطلاق الإيجاب ذلك دوام الإيجاب متباينة مع دوام
 الإيجاب فإذا ارتفع دوام الإيجاب فانه ان بدوم السلب
 أو يتحقق السلب في بعض الأوقات دون بعض وعلى كل تقدير
 بإطلاق السلب لازم ضرورة الإيجاب في أن نقص المطلقة
 التي هي ضرورة المطلقة فإذا لم يكن الإيجاب في الجملة بزم
 السلب وإذا لم يكن السلب في الجملة بزم الإيجاب وإذا
 ونقص الضرورة العامة الخفية المحتملة وهي التي حكم فيها السلب
 بحسب الوصف من الجانبين فكل قولنا كل من يذهب
 يمكن أن يجعل في بعض أوقات متباينة وذلك لأن السلب
 إلى الضرورة العامة كسلبية المحتملة التي هي ضرورة المطلقة

لا بد من ضرورة كسب الذات بما نفس سبب الضرورة كسب الذات
 كسب ضرورة كسب الوصف بما نفس سبب الضرورة كسب الوصف
 ونقص المعرفة العامة كسب المعرفة في العلم بما نفس كسب المعرفة
 او السبب بالعمل في بعض اوقات وصف هو مجموع وقتها
 من قول كل من به ذات كسب العمل بالعمل في بعض اوقات
 كونه محبوا وذلك لان كسبها الى المعرفة العامة كسب المعرفة
 الى المعرفة كسبها الى الدوام كسب الذات بما نفس كسبها
 كسب الدوام كسب الوصف بما نفس كسبها الى كسبها واما كسبها
 فالكما ستعلمه ففقطها احد احوال النفس كسبها كسبها
 مجموع نفسين مختلفين بالاجاب السبب ففقطها رفع ذلك المجموع
 لكن رفع المجموع انما يكون رفع احد جزئيه لا على النفس فان
 يرفعها اذا تحققت كسبها رفع احد جزئيه هو احد ففقطها
 لا على نفسين فيكون لازما سبب ويا نفس المركبة هو المجموع
 هو ودين نفس جزئيه لا على النفسين لان احد النفسين
 هو ودينه وفعلا هو النفس واما ذلك واما كسبها هو
 منفصلة ما ففقطها كسبها من نفس جزئيه فيكون طرفي احد
 نفس المركبة ان كسبها سببها ويا ففقطها كسبها نفس كسبها
 منفصلة ما ففقطها من النفسين فهي سبب ودينه نفس
 لانه متى صدق لا اصل كسبها منفصلة لانه متى صدق
 صدق ففقطها ودينه صدق جزئيه ان كسبها نفسها ففقطها

[illegible]

بعضی از این مضمونها را بعضی افراد و موضوع بگویند
بجست مشتبه که مجهول و غرض و سبب منه افراد و افراد
الموضوع فی تکلمه کلمه و کذب الباطل و امدن نقیض
خبرها ای الکلیات اما الکلیات صریحه فله و ام سلب مجهول
بعض الافراد و اما الکلیات البتة فله و ام سلب مجهول
قولنا بعض جسم حیوان لا دایما فان حیوان ثانی است بعض
افراد جسم دایما و سلب من افراد البتة فله و ام سلب
افراد کاذبته مع کذب قولنا کل جسم حیوان دایما و لا شی
من جسم حیوان دایما بل حق نقیضه ان برود من نقیضه
افرادین کل واحد و امدنا اذا نقض بعضی است لا دایما
کل معناه ان بعضی بجست مثبت است و وجه
جست در فی وقت اخر لنقیضه ان لیس کتب و اذا لم یکن
افراد بجست بکون است فی وقت و لا بکون است فی وقت
اخر بکون کلا احد من افراد است است دایما اولی است
دایما و هو اکثر و بدین نقیضه جزئین کل جسم اما حیوان
دایما اولی است حیوان دایما و لیس کل علی ثلثه مقدمات
لان کل واحد و امد من الموضوع لا یخول اما ان مثبت لم
مجهول دایما اولی نیست فاذا لم یثبت فلا یخول اما اگر
مسئله عن کل واحد دایما او مسلوبا عن بعض دایما

١٨٤
 دایما تا بنا بعضی بای دایما فاجزا الشیء مشتمل علی شئی
 غیر کسب منقسمه و بعضی افلاک من تحت الشمس یک الشیء
 لازم مساویة فیما فیما کفران اما کل ج ب دایما اکثر
 من ج ب دایما او بعض ج ب دایما او بعض ج ب دایما
 فهو طریق ثان فی اخذ النقیض فقلت کما ان الحركة الكلية جازية
 من مجموع قضین تلك الحركة جازية و رفع المجموع انما هو برفع
 احدى جزئین ای احد قضی جزئین الذی هو المفهوم المردود
 کما یکنی فی نقیض الكلية فلیکلف فی نقیض جزئیه و الا فلا فرق
 فنقول مفهوم الكلية نفسه معیه مفهوم الکلتین المختلفین بالکلی
 و الالب فاذا اخذ نقیضا کما یكون احد نقیضیه مساوی بعضیه
 و الا مفهوم جزئیه فهو ليس مفهوم جزئین المختلفین کما یبدو
 لان موضوع الایجاب بیه المركبة نفسه معیه موضوع الالب
 موضوع جزئیه الموصیه لا یجب ان یتكون لموضوع جزئیه الشیء
 لیسوا کما یروى بل مفهوم جزئین اعم من مفهوم جزئیه لانه شئی
 صدق جزئیه ان المختلفان مطلقا بدون العکس فیکون
 احد نقیضیه اخص من نقیض مفهوم جزئیه لان نقیض الاعم کما
 من بعض الاخص فلا یكون مساوی بالنقیضه و لهذا جازا معنی
 المركبة جزئیه مع الکلتین علی الکذب فان احدى الکلتین کما
 كانت اخص من نقیض المركبة جزئیه و الاخص يجوز ان یکذب

بذكر الكلام في ما يصدق نقضه للمركبة الجزئية ولا يصدق
 النكبة في جميع الحالات على الكليات كما في المثال المذكور
 قولنا بعض حيوان لا ذئب كما يصدق نقضه مع
 كذب أحد النكبات الأخرى من نقضه وادعاء الشرطية
 للنكبة الواجبية الشرطية فننقض النكبة منها الجزئية المتأثرة
 لها في الكيف هو انقضاء في الجنس إلى الأفعال والأفعال
 تنوع أي في اللزوم والعناد والاتفاق وبالعكس أي
 منب النكبة من لفظ لها في الكيف فننقض الضرورية الموجبة
 الكيفية السالبة الضرورية الجزئية والعنصرية الكيفية
 العنصرية الجزئية وبذلك أي بوجوه الشرطية
 فإذ قلنا كما كان أب كج كد لم يترتب من نقضه ليس كما
 كما كان أب كج كد لم يترتب وإذا قلنا ما كان أب كج كد
 أوج وضمه فننقضه ليس ما لا لأن يكون أب أوج وضمه
 وعلى هذا القياس البحث الثاني في العكس المستوي
 من الحكم القضي بالعكس المستوي وهو عبارة عن
 جعل الجزئية الأولى من القضية ثانياً وجزئية الأولى من القضية
 والكيف بجملتها كما إذا اردنا نقض قولنا كل إنسان حيوان
 بذكر جزئية وثبت بعض الحيوان أن إنساناً ونكض قولنا
 لا شيء إنسان بذكره لا شيء من حيوان أن إنساناً فإذ قلنا

[illegible]

[illegible]

م/ ٥٤

لازم لا محذور لازم لازم واعلم ان معنى الحكم
الشرعي هو العكس لزم واما الحكم فلا يعين الصدق العكس
ما رآه واحدة على كذا الى ان يظن ان
عدم الحكم سببا لان العكس لزم العكس لزم العكس
بما يختلف في جهة واحدة فانه لا يرد العكس لزم العكس
لما يختلف في معنى من العكس فلهذا الكافي في جيل عدم
بما هو في اوله واول العكس من واما الضرورة في
الطريق التي لا يمكن سبب الحكم الضرورية صليقة
صليقة واما عكس ذلك سبب الضرورية كذا لزم ان الصدق
بالضرورة او واما الاشياء التي سبب العكس ان الصدق
واما الاشياء من سبب ولا فليصدق في نفسه ويريض
بما لا يلاق عدم ونظم الى الاصل كذا معنى سبب بالاشياء
نظم ولا يفتقر الى سبب بالضرورة او واما يتبع معنى سبب
ليس سبب بالضرورة في الضرورية وبالعدم في الدائرية
بما لا يحصل ليس لزم من تركيب الصدق في الضرورية
الاصول لا مفروض الصدق فتعين ان يكون في الضرورية
العكس فيكون في العكس في العكس في العكس في العكس
فولنا معنى سبب ليس سبب لزم ان يكون الموضوع
في معنى سبب من نفسه لانا نقول صدق السبب لزم
لعدم موضوعه في الضرورية لزم عدم الموضوع في الضرورية

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

طريق اخر وهو الافتراض بان خبر من الذات التي صدرت عنها
 ج وبسبب في قول بعض ج ب مادام ج لا يخرج من ج وبسبب مادام
 ج و يبرز وليس ج بالفضل والفضل ج وانما يكون ب
 وانما لا يمكن في الاصل انه ب مادام ج و قد يكون ب لا يكون
 هذا مطلقا واذا صدر في علية ب ب وليس ج بالفضل صدق
 بعض ب ليس ج بالفضل و هو مفهوم لا ودم انعكس ولو ابرج
 بعد الطريق في الاصل الكلي وافتقر على بيان في الاصل الجزئي
 لثم وكفى على ما لا يخفى والوقتيان والوجوديان ومطلقتهما
 تنكس مطلقا حاشية لانه اذ صدق كل ج ب ب ج ج ب ج ج
 فبعض ج ج بالاطلاق والا فلا شر من ج ج وانما ج ج ج ج
 لا شر من ج ج وانما ج ج ج ج وان شئت انكس نقض الكس
 في الموهبات ليمصدق نقض الاصل او الاضحية للقول في بيان
 انعكس القضايات ثلث طرف مختلف و هو من نقض انعكس مع كل
 طريق محال والافتراض ج ج ج ج ذات الموضوع شيئا معناه
 اصل و منف الموضوع و المحول عليه يحصل مفهوم انعكس وهو لا يخرج
 الا في الموهبات والموالفة المركبة لوجود هو موضوع نهج الحدود
 فانه مع جميع الحكم والثالث طريق للعالم و هو ان انعكس بعض
 يحصل ما يتاخر في الاصل فلما ثبت فيها يمكن على الطريق نقض الاصل
 ما دل القضاة على هذا الطريق للعلم فلك ان انعكس نقض انعكس
 في الموهبات ليمصدق نقض الاصل او الاضحية منه في

ان كان كلب ونفس مكسب على المكسب كنفس
 كلب ونفس من نفس الاصل والنفس من نفس كلب
 مقلقة عامة المكسب نفس مكسب الى ما في نفس لان نفس
 ما اليه كلبه وانتهى وهي تنكس كنفسها الى نفسها وذلك
 انفسها اليها فية المكسب نفس مكسبها الى ما هو اخص من
 نفسها الى ما هو اعم من نفسها والعالمين وانفسها من نفس
 مكسبها ما اليه فية عامة وهي تنكس الى نفسها اليه
 التي هي اخص من نفسها وانفسها اليه فية اخص من نفسها
 نفس مكسبها ما اليه وانتهى وعكسها نفس من نفسها
 مثلاً اذا صدق بعض ب بالاطلاق صدق بعض ب ب
 بالاطلاق ولا فلاسي من ب ب وانتهى وتنكس الى لا من
 ب ب وانتهى ونفس بعض ب بالاطلاق فيضم انفسها
 وانفسها من ب ب بالضرورة فيضم ب ب من ب ب والذ
 نفس من ب ب مادام ب فلا من ب ب مادام ب ب ونفس
 من نفس بعض ب ب بالضرورة اخص قول لا من ب ب
 بالامكان وعلى هذا القياس وانفسها هذا الطريق بالضرورة
 لان بيان المكسب هو اليه به موقوف على المكسب
 هو ما منه كما توقف بيان المكسب به على مكسب اليه
 فلهذا قدمنا انفسها انفسها به مكسب اليه فية
 وانفسها من ب ب بالضرورة انفسها من ب ب

الكمال ممكنين فكذا لا يمكن ان يكون له وجود
 فانه اذا صدق بعض ج ب بالامكان مذهب بعض
 والا فلا شئ من ج ب بالضرورة ونفسه مع اصل ونفيل بعض
 ج ب بالامكان ولا شئ من ج ب بالضرورة فخرج من ج ب
 ج بالضرورة وانما ج ب فانه لا فرق بين ج ب
 ج وب و ج ب بالامكان و ج ب بالامكان صدق بعض
 ج ب بالامكان فلا شئ من ج ب بالضرورة وتكسر الى
 كاشي من ج ب بالضرورة وقد كان بعض ج ب بالامكان
 فخرج التبيين وهذه الدلائل لا تتم الا بالاول فلو فقهنا على
 انما هو الصغرى ممكنة في الكل الاول وذلك لثبوتها
 عينية وانما لثبوتها ففقهنا على الكمال السابعة الضرورية
 كنفية وقد بين انما لا شك في الاول اذ لم يتم هذه الدلائل
 ولم ينفى ضرورة بل يدل على الكمال ولا على عدمه بل
 فيه وانما اذا اعتبر المخرج بالفضل على ما هو في بعض
 ظهر عدم الكمال في هذه لان مفهوم الاول انما هو ج ب
 ب بالامكان ومفهوم الكمال انما هو ج ب بالفضل
 بالامكان فيكون ان يكون ج ب بالامكان لا يحرم من القوة
 الى الفضل ام لا فليدرك الكمال وهو يصدق المفضل
 الضرورية فانه يصدق في كل صياح مركب زيد بالامكان
 بعض ما هو مركب زيد بالفضل صياح بالامكان كان كل

[illegible]

اذا كان ج وقاب ولا فقد يكون اذا كان ج وقاب و
 فنج قبا يكون اذا كان ج و فنج و هذا غلط وانما غلط
 الموجبة الكلية كقوله لو ان كان ج وقاب لم يكن ج وقاب
 بل هو من كذا كقولنا كذا كان الشرط ان كان ج وقاب
 كذا كاذب وانما ان كان ج وقاب فلهذا انعكس لصدق قولنا
 اذا كان ج وقاب ج وقاب في مع كذب قد لا يكون كذا
 ج وقاب ان كان ج وقاب لا كذا كان ج وقاب ان كان ج وقاب
 هذا اذا كانت متصلة لم يثبت ان كذا كانت المتداخلة
 فكل من المتداخلة ما لم يثبت انعكاسها لان صدقها هو
 صدق الصادق فكل ان هذا الصادق يوافق ذلك الصادق
 كذا يوافق ذلك وهذا لا فائدة فيه وانما كانت عامته لم
 انعكس لكونها صادقة والصادق يوافق الصادق
 لكون الصدق صادقا وانما انعكس لصدقها هو الصدق
 لعدم انبعاثها كذب الطبع وقد عرفت ذلك في المتن
 الصدق انما ليس انعكس انما ليس الصدق
 قل قد لا ينعكس انعكس انما ليس الصدق
 الاول انما ليس انعكس انعكس انعكس انعكس انعكس
 ج و ان كان انعكس كل انعكس يكون انعكس انعكس انعكس
 الموجبة انما ليس الصدق انعكس انعكس انعكس انعكس
 ان الموجبة الكلية انعكس انعكس انعكس انعكس انعكس

ليس الى قول كل ليس ليس بـ ولا بعض ليس بـ
 تنكس اليكس المستوي الى قول بعض بـ ليس بـ
 كل بـ بـ بـ او من غير الى الاصل بـ بعض ليس بـ
 كل بـ بـ بـ بعض ليس بـ بـ وانما محال والموجبة الموجبة
 لا تنكس لصدق قول بعض بـ بـ لا ان ولا بـ بـ
 لا بـ بـ وبـ بـ كذبة كانت او غير تنكس الى بـ
 فربما قد لا تنكس الى من بـ بـ او ليس بعض بـ بـ
 تنكس تنكس الى قول كل بـ بـ وقد كان لا تنكس الى
 بـ بـ بـ خالف وبـ بـ بـ بـ بـ بـ بـ بـ
 لا اذا صدق كما كان اب بـ بـ بـ بـ بـ بـ
 لان انشاء اللازم يستلزم انشاء المعزوم ولا لا انشاء
 مع بـ بـ بـ بـ بـ بـ بـ بـ بـ بـ بـ بـ بـ
 لا تنكس لصدق قول قد يكون اذا كان الشيء حراما كان
 لا ان ولا بـ بـ بـ بـ بـ بـ بـ بـ بـ بـ
 لم يكن حراما ولا بـ بـ بـ بـ بـ بـ بـ بـ بـ
 اذا صدق ليس البتة او قد لا يكون اذا كان اب بـ بـ بـ
 اذا لم يكن بـ بـ بـ بـ بـ بـ بـ بـ بـ بـ
 وبتنكس الى قول كما كان اب بـ بـ بـ بـ بـ
 او قد لا يكون اذا كان اب بـ بـ بـ بـ بـ
 لانم انه لم يصدق العكس لصدق بعض ليس بـ بـ

فاشبه في اليأس به انه بنرم صدق قولنا ليس بعض بعض طبع
 ليس كذلك بنرم منه صدق بعض ليس بنرم من ذلك
 محدد ولتدغم من الوجبة محسنة ووجه في الامم لا ينظم
 الاخص في منطوق تلك الطريقة غير والتوفيق الى الله
 به الله وهو جعل في الاول من القبة نقض الك في والنتيجة
 مع في لغة الاصل في الكيف ووجه في لغة في لغة في لغة
 المذكورة في التي جعل بعد في التبدل كدفع القضية
 في تعريف العكس المستوي فانها في الاصل عبر ماخذ الجزاء في
 من الاصل ويجعل الجزاء الاصل في لغة وناخذ الجزاء الاصل في لغة
 وتجعل الجزاء في لغة فاذا حاولت نفس قولك كل من
 حيوان اخذنا الحيوان وجعلنا الجزاء الاصل في لغة اي الله الحيوان
 واخذنا الانسان وجعلنا الجزاء في لغة في لغة في لغة
 حيوانا باللسان وفي القبة المطلوبة من العكس ولا وجه
 ان يقال انه جعل نقض الجزاء في لغة من الاصل اولا وبين
 الجزاء الاصل ثانيا مع معنى لغة في الكيف ^{الاصح}
 في لغة السوال في العكس مستوي بدون عكس في لغة
 الكائنات كقوله في السج التي لا تعكس بوالها بالعكس المستوي
 لا معكس لعكس النقض ان الوعدا نقضا وفي لا يعكس في
 قولنا في لغة كل في لغة ليس في لغة وفي لغة في لغة

مع كذب مكسبه و ليس بعض المحقق بغير مطلقا مكسبه العام
فدلت من ان كل من فخره بالفردية و اذا لم تنكس في نفسه
لم تنكس من ان يسمع لان عدم الكسب الا من لم ينكس
عدم الكسب الا من لم يفر مرة والفردية والله ايتهم
دائمة كذبة لانه اذا صدق بالفردية او دليلا على كذب
فدليلا على كذب ليس بـ ج ولا فبعض ليس بـ ج بالاصل
الى الامل ونقول بعض ما ليس بـ ج بالاصل و بالفردية او دليلا
كل ج ب يتخ بعض ما ليس بـ ج هو ب بالفردية الكيان
الامل فردية او دليلا الكيان دليلا وانهم بالفردية الكيان
كنفسه لانه بعد في المثال المذكور بالفردية كل مركبة
فمن مع كذب لا شئ مما ليس بـ ج مركبة زبد بالفردية
فصدق فون بعض ما ليس بـ ج مركبة زبد بالامكان العام
و هو الكيان و اما المشروطة والعرفية الصادق فصدق
وفيه عامته كذبة الخ و مشروطة والعرفية الصادق
فصدق عرفية عامته كذبة لانه اذا صدق بالفردية او دليلا
كل ج ب و ادم ج فذا لا شئ مما ليس بـ ج و ادم ليس بـ
والا فبعض ما ليس بـ ج من هو ليس بـ ج و ينضم الى الامل
بعض ما ليس بـ ج من هو ليس بـ ج و بالفردية او دليلا
كل ج ب مع بعض ما ليس بـ ج من هو ليس بـ ج و ادم

خفف والمشرقة والرفعة فاما فان تنكس في رفعة فانه
 كثير لا دابة في البعض فان صدق بالفرق بينه وبين
 ما دام ج لا دابة فاما لا تنكس ما ليس به ج ما دام ليس به ج
 في بعض اقسامه في قولنا لا تنكس ما ليس به ج ما دام ليس به ج
 لازم للعنفين ولازم العام لازم الخاص واما الا دابة في البعض
 انما ليس به ج بالاطلاق العام فلا بد ان يكون له في الاستمرار
 ج وفيه تنكس الى قولنا لا تنكس من ج ليس به ج واما قد كان
 ما دام لا اصل فيمنه ج به بالعمل المستلزم لغيره كمنه
 فيمنه ج به بالعمل المستلزم الى البنية البسيطة هو جبه العبد
 منه وهو الموقوع الذي هو محلي منه بسبب محاب لا اصل
 كالجس هو ليس به بالعمل محلي له من مزرعة فيكذب
 به من ج ليس به دابة فيقول بالذود واما في البعض فاقول
 وانما كانت حكمة فاما فان تنكس في رفعة فانه
 انما كان من الوجبات لغيره تنكس في رفعة فانه لا دابة
 بالفرق بينه وبين ما دام ج لا دابة في البعض ما ليس
 ليس به ج ما دام ليس به لا دابة لانه لغرض ذاته فهو ج
 فيمنه ج به بالعمل كمنه لا دابة اصل وهو ليس به ج ما دام
 والاصل في ج في بعض اوقات كمنه ليس به ج هو ليس به
 في بعض اوقات كمنه وكان به في بعض اوقات كمنه

ليس به فهو ليس به في بعض اوقات كونه وكنان به
بعضه على انه لا يتحقق كونه هذا غلط ووجه بالعمل وهو
انما صدق على ذاته ليس به وانه ليس به داما ليس
بعضه ليس به ليس به داما ليس به وهو جز اوله
من الكس واذ صدق على ذاته بالفضل فيض ليس
بعضه بالفضل وهو مفهوم لادام فيض في الكس كونه
واما الموصيات فهو ثمة بالثبوت فلا تنكس لان الوضعية
الجميع والضرورية احسن الاربع التي هي الدائمة
الاشكال واما لا تنكس لان الضرورية فلهذا
بالضرورة بعضه يكون ان هو ليس بالثبوت
وهو بعض الاشكال ليس يكون ان لا يمكن ان
الصدق قوله كل الشيء حيوان بالضرورة والضرورة
عليه لصدق بعضه ليس محققا التوقيت
كس وهو بعض الخوف ليس بغيره لان المكان العام لان
كل شخص في الضرورة متى لم تنكس لم تنكس من الوضعية
بوتنه كاحرف مرارا واما السوالب كونه
او غير ثمة فلا تنكس كونه واما السوالب كونه
او غير ثمة لم تنكس كونه لا مثال ان يكون بعضه
انهم من الوضعية واقتناع الكتاب الاضاح لكل افراد الامم كقوله

کون لاشی من الان بکون فلیس بکرام من و لاشی من
 فلیس ان ینکس انی کل فلیس بکرام من و لاشی من
 بنیه مطلقه لانه اذا صدق بالقر و رد او دایما لاشی من
 ج ب او لیس بکرام ب مادام ج لا دایما فلیصدق بعض
 سبب من هو لیس بکرام ذات الموضوع موجود لاشی من
 الا دوام علیه فمصر و غیره لیس ب و بر مفهوم بر اول
 و مرع فی بعض اوقات لیس ب لانه کل لیس ب و مرع
 اوقات ج و اذا صدق علی وانه لیس ب وانه ج فی بعض
 اوقات کون لیس ب بعض لیس ب ج من هو لیس ب
 و هو الحدی ایضا ما فی الکتاب و التراب انما ملک
 غیره و لاشی من لاشی من ذکره اما الا دوام فلیصدق
 وانه لیس ج بالفضل و لا لک ان ج وایما فیکون لیس ب
 له و ام سلب الیه و به و ام ایهم ج قد کون لا دایما فلیصدق
 و اذا صدق علی وانه لیس ب وانه لیس ج بالفضل صدق بعض
 لیس ب لیس ج بالفضل و بر مفهوم الا دوام و انما لک
 و الوجود لک من مطلقه ماضیه لانه اذا صدق لاشی من
 ج ب او لیس بعض ب ماضی فلیصدق و ب ان لیدق
 بعض لیس ب ج بالطلاق المدام لاشی من لاشی من و مرع
 لیس ب و بر مفهوم بر اول و مرع بالفضل لک المدام

فبعض ليس بـج بالاطلاق وهو المطلق وانما لم ينفذ لعدم
الامكان ^{بعض} بالامكان كقولنا ليس بعض ثلاث بـج
بالفروقة مع كذب بعض الكائنات لان بالفروقة
لان بالفروقة لان كل كائن بـج بالفروقة

وانما بما في هو الخلق والشرعية المرجحة كانت اوسا لته
فغير معلومة الا تكافؤ بس عدم القطر بالبرهان ^{من الممكن}
من ذهب الى تكافؤ السوالب الباقية والشرطيات
ان التكافؤ السوالبات منها وهي الدائيات والعامة
والعامة ^{ممكن} فلا تارة اذا صدق لاشئ من ج بـج

فبعض ليس بـج بالاطلاق والاشئ مما ليس بـج
ولا بما في لاشئ من ج ليس بـج وانما بزمه كل ج بـج وانما
قد كان لاشئ من ج بـج بالاطلاق هذا خلف وانما
ممكن فلا تارة اذا قلنا لاشئ من ج بـج بالامكان انما
او بالامكان العام فبعض ليس بـج بالامكان العام
والاشئ مما ليس بـج بالفروقة لاشئ من ج ليس
بالضرورة وبزمه كل ج بـج بالفروقة وهو بما في
التكافؤ الشرطية المرجحة فلا تارة اذا صدق كل كائن بـج
فليس التزم اذا لم يكن ج وكان اب ولا فقد يكون اذا لم

٧٢
 يكن ج وكان آب و بر مع الاصل مع قد يكون اذا لم يكن ج
 وج و ينكس الى قول قد يكون اذا كان آب لم يكن ج
 اذا كان آب لم يكن ج و فيكون آب جزواً لنفسين
 الشرطية السالبة فلا نه اذا قلنا ليس القية اذا كان آب فنج و قلنا
 اذا لم يكن ج و قاب و لا فليس القية اذا لم يكن ج و قاب و قد
 اذ كان آب لم يكن ج و جزوه قد يكون اذا كان آب فنج و قد
 يناقض الاصل فلا لم يتم هذه الدلائل عند الله و لم يظهر دليل اخر
 توقف في الاكس و عدمه و الدليل الاول فلان لا نسلم ان
 لا شيء من ج ليس ب و انما يتفرم كسبح ب و انما لان آب القية
 القيد و لانه لا يتفرم بالوجبة المحلولة و انما لان لا نسلم ان
 لا شيء من ج ليس ب بالضرورة يتحقق الى قوله لا شيء من
 ج ليس ب بالضرورة لما عرفت من ان السالبة بالضرورة
 كالتعريف و لكن سئل كيف لا نسلم استقرار لا شيء من ج ليس ب بالضرورة
 كالحكم بالضرورة و سند المنع ما مر قلنا و آه الثالث فلان لا نسلم
 استقرار قولنا قد يكون اذا كان ج و فنج و ينزوت و قد و منقول
 من كل امرين ولو كانا لبعضين مبرزان من الشكل الثالث
 انه كلما تحقق النقيضان تحقق احداهما و كلما تحقق النقيضان تحقق
 فقد يكون اذا تحقق احد النقيضين تحقق الاخر و لا نسلم ان
 آب النقيضين محال لوجوده كون آب محال و محال جازان
 محال و آه الرابع فلان لا نسلم ان قولنا قد لا يكون اذا كان

لم يكن في ذلك من يكون اذا كان اب لم يلج ولو كان لا يكون
 في كل من كان له النقصان في اكل زبد لا ينضم اكل غيره
 واما نقصان البحث الرابع في لوازم الشرطيات الملح
 والمراد بالمتصل في هذا الباب هي باب في لوازم الشرطيات
 للزومية وبالمتصل هنا دونه فمقتضى صدق اللزوم الكلي بين
 بصدق منع جميع بين من يلزمه ونقصان اللازم ومنع
 نقصان الملزم بين اللازم وانه ان الانفصال لا شك
 على اللزوم اي متى كفى مع جميع بين امرين يكون بين
 منها مستلزما لنقصان الاخر ومتى مع منع اهل بين امرين كفى
 نقض كل واحد منهما مستلزما لعين الاخر ان الملزم من
 ينضم الانفصالين خلافا لذلك لابطال اللزوم بينهما فانه
 على تقدير الملزم بين امرين لو لم يصدق منع جميع بين
 نقض اللازم لجواز ثبوت الملزم مع نقض اللازم فيجوز وقوع
 بدون اللازم فيبطل الملازمة بينهما وذلك لو لم يصدق مع
 بين نقض الملزم وبين اللازم لجواز ارتفاع نقض الملزم
 وبين خلازم فيجوز ثبوت الملزم بدون اللازم فبطل
 بينهما خلاف وان الانفصالين متعكبان على الملزم
 خلافا لولا لابطال الانفصال فانه اذا نفي مع جميع بين امرين
 فلو لم يكف بثبوت نقض الاخر على تقدير بين كل منهما لجواز
 بين الاخر على ذلك لتقدير فيجوز اجتماع العین خلافا

٣
 ٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

من عطف الكلام في القياس لانه ضرورة في الحصول على المطلوب
وعدوه انه يحل مولف من قضايا التي حصلت لازم منها ان
قول لفرق قول العالم متغير وكل ما وشبهه انه قول مولف
من قضايا اذا سلمنا لازم منها لذيها ان العالم عاذب النعمان
هو المركب اما المقوم العقلي وهو جنس القياس المقول والمقصود
وهو جنس القياس المقفوط والمراد من القضايا ما فوق قضيه
واحدة بقا دل القياس البسيطة المؤلف من قضيتين كما ذكرنا
والقياس المركب من القضايا فوق اثنين كما هو واضر
من القضية الواحدة مستخرصة لذيها حكمها المستوي وحكما
التفصيل فذها لا يعني قياسا وقوله اذا سلمنا استلزامه
الى ان الحكم القضايا لا يجب ان يكون مسلمة في نفسها
بحسب ما يكون بحيث لو سلمت لازم منها قول اخر ليس
محمدا القياس للمصدق المقدمه وكذا يجب ان يكون كل
محمدا كل غير محمدا فان ما بين القضيتين ومن كذا بقا لذيها
لو سلمت لازم منها ان كل ان محمدا وقوله لازم منها
يخرج الاستعداد والتمثيل فان مقدماتها اذا سلمت لا يلزم
منها شي لا يمكن تخلف حلولها منها وقوله لذيها خيرة
عما يلزم لذيها بل بواسطة مقدماته غير محتمل في القياس
المسماوا وهو ما يشترك من قضيتين متعلقين بمحمدا او غيره
هو موضوع الاخرى كقولنا مساولب وبمساولم فانها

لا يتصور في قولنا لا يكون لولا ان كان له في الحقيقة بقوله لا يكون
 لا في كل شيء بل في كل شيء مساو لذلك ولا ذلك لم يكن
 الاستمرار الاحتمال بصدق هذه المقولة كما في قولنا ان
 لب وب لزوم لمج فالزوم لمج لان لزوم لزوم لزوم
 قولنا الدرة في الحقيقة وصدق البيت فالدرة في البيت
 لان هو في الشيء الذي هو في اخر يكون فيه له لذلالم يصدق
 لم يحصل شيء منه كما اذا قلنا آسباني لب وب سبني لم يزم
 آسباني لمج لان سبني البين لا كما في يكون مباشر ولكن
 قلنا انق ب وب نصف لم يحصل منه في المصالح لان
 لا يكون نصفاً وقوله قول اخر اذ اريد به ان القول لازم كسب
 مغاير لكل واحدة من المقدمات فانه لم يضر ذلك في النفاك
 لزم ان يكون كل قضيتين قياساً كيف كانا لا استمرارهما
 وهذا منقوض بالقضية المركبة المستمرة منسبة المستوي او
 نقبضا فانه بعد في عليها انها قول مولف من نقبين لتبنا
 لذلالم قول اخر لكن لا يسي قياساً وهو مستلزم ان
 من النقيض او نقبضا ذكره في الفعل او لا يكون شيء منها ذكره
 فيه بالفعل والاول استثنائي كقولنا الكهان هند اجسامه فهو غير ممكن
 جسم ينتج انه متجزء وهو عليه ذكره في القياس ولكن ليس
 صحيح انه ليس جسم ونقبضا الى قوله انه جسم ذكره في القياس
 وانما سمي استثنائياً لاستثاله على حرف الاستثناء

وقوله في التعريف ان كقولنا جسم مزيل وكل مزيل محدث محتمل
 محتمل غير محتمل ولا نقضه مذكور اني في سبب الفصل وانما
 سبب التعريف انما لا يشر ان احد و غيره وانما قيد ذكر النتيجة او
 نقضها في التعريف بالعلل لانه لو لم يقبل فعل الاخر انما
 في حد القياس المستثنى اذ النتيجة مركبة من مادة وهي طرف
 ومن مودة وهي بعضها التي هي بقية مادة مذكورة في الاخر
 ومادة التي باسمه يحصل بالضرورة فيكون النتيجة مذكورة فيها بالضرورة
 فتكون طرفي ذكر النتيجة في التعريف لا تنقض تعريف الاستثنائي
 وتعريف الاخر لا يمتنع لا يقبل احد الامر من لازم و هو ان
 تعريف القياس او بطلان تعبيره في الفسيفس ان الاستثنائي
 ان لم يكن قياسا بطل التعريف ولو كان نقضا لشر انما
 غيره وكان قياسا بطل التعريف لانه اجترحه ان يكون
 الفصل لازم معا بر الكمال و اعمدة من مقدمة وانما كانت
 مذكورة في القياس بالفضل لم يكن معا بره لكل و اعمدة من
 لانه فصل لازم انه اذا كانت النتيجة مذكورة في القياس
 لم يكن معا بره لكل و اعمدة من مقدمة وانما يكون كمال
 يكن النتيجة بره المقدمة وهو ممنوع على المقدمة في القياس
 الاستثنائي في ليس قوله المشي على المشي استلزمه وجود البنية
 لا يقال المصحة ونقضها قضية لانه لها المصدق والكذب
 المذكورة في القياس المستثنائي ليس القضية فلا يكون من

٨

من جهة او بعضها فيزيد كونهما متصل لا يقال المراد بذلك
ان يكون طرفا في جهة او بعضها فيه كقولنا بالحق نسب الله
في الحقيقة وعلى هذا هو الحال وهو موضح بمطابقة نسبي
اصغر القياس لا يقال الا على ان تركب من جنس
او شرط على ان لم يتركب منها ولما كان البسيط اقل فليبدأ به
وقول الفعل اللازم باعتبار حصوله من القياس نسبي فليتم
باعتبار احصائه منه مطوياً وكل قياسي على ما فيه من
احد جهات التمثل على موضوع البسيط كما هو في مثال المذكور وانما
على محله كما هي وسنه وبعدها كانه في الحد الاوسط كما في
فروض البسيط اصغر لانه في الاغلب اصغر والاصغر اصل
افرادا يكون اصغر ومحموله بسبي الكبر لانه لا كان وهم هو الكبر
افرادا وهو المشترك المذكور من الاصغر والاكبر بسبي مدار
لتوسط من طرف البسيط والمقدمة التي فيها الاصغر موصى لا يندأ
الاصغر وحتى فيها الاكبر كبرى لا يندأ وان الكبر واقتران
الاصغر والكبرى في ايجابها وسلبها وكليتها وجزئياتها
وغيرها وبعدها الخاصة من وضع الحد الاوسط منذ احدث
كجب حملها عليها او وضعها او حملها على اعمدها ومنه ان
بسبي اشكاه وهو اربعة لان الاوسط ان كان محمولاً
وموضوعاً في الكبرى هو الشكل الاول والثاني محمولاً فيها
الثالث والاربعان موضوعاً فيها هو الشكل الثالث والرابع

فيه فهو الكمال الشايف والممكن موصوفاً في الصفة او المحرك في كبرى
 الكمال الموصوف وانه وضعت الاشكال الاربعه في هذه المراتب
 لان الكمال الاول على القدر العظيم فان العظم الطبيعي وهو الاستقلال
 موصوف منطوق الى الحد الاوسط ثم منه الى المحرك حتى يترجم منه الاول
 من موصوف الى محرك وهذا لا يوجد الا في الاول فلهذا وضع
 الاول في الموضع الكمال في لانه اقرب الى كمال الاربعة الاربعة
 كانت ركنه اياه في مواءمته اشرف المقدمين لا شتم
 على موصوف مطلوب الذي هو اشرف من المحرك والاول
 انما يطلب لاجله اما بجايا او سقيا ثم الكمال الثاني لثالث
 واما البديهة ركنه اياه في خمس المقدمين ثم الرابع اولها
 اصلها في الفقه اياه في المقدمين وبعده من الطبع مدرك
 اما الاول فشرطه ايجاب الصفة اعلم ان الاشاعرة
 لا يفتقر شرطه كجبه الكيفية المقدمه ولكنها بشرط كجبه
 المقدمات اما الشرط الذي كجبه كجبه في كجبه بيانها
 المحقق واما الشرط الذي كجبه الكيفية وكجبه في الكمال الاول
 او ثلث احد كجبه الكيفية ايجاب القول وثانيه كجبه الكيفية
 الكبرى اما الاول فلان الصفة لو كانت سائبة لم يندرج
 الا في كجبه الاول وسط فلم يحصل الاشاع لان الكبرى يدل على
 الاول وسط فهو معلوم به ما لا كبير والصفة هي تفيد بكونها
 حادثة بان الاول وسط مستلزم عن الصفة الا ان يكون ذلك

[illegible]

من غير ان يشرع في جعله موقوف على وجه لا يملكه الا ان كان
 في غير ذلك من وجه الايجاب وهو في مع السلب ولا خلاف موجب
 او لا واما الاختلاف على تقدير انشاء الشرط الاول فانه لو انشئت
 التقديرات في ذلك الوقت فانه ان يكون موجبين او سلبين
 كما كان يفتي في خلاف اياه اذا كانتا موجبتين فانه يصدق
 كل منهن في بيان وكل نافي بيان وفي الايجاب بدو لو بدت في
 بقولنا كل فرض بيان كان في السلب وانه اذا كانتا
 فصدق قولنا لا شيء من لائب ن يكون لا شيء من الفرض
 وفي السلب لو قلنا لا شيء من الثاني يكون خالف للايجاب والاول
 لا خلاف على تقدير انشاء الشرط الثاني فانه لو كانتا
 فهي اذ لن يكون موجبة او سلبية على كل تقدير وفي
 اياه على تقدير ايجابها فصدق قولنا لا شيء من الايجاب في غير
 بعض الجوان فرض والعناق الايجاب ولو بدت في الكثرة في بيان
 بعضها بل فرض كانه العناق السلبية على تقدير سلبها
 قولنا كل لائب في بيان وجبت حكم ليس كقولنا والعناق
 الايجاب او بعض الجوان ليس كقولنا وفي السلب وانه لائب
 موجب لعدم عناق من قوله في صدق مع الايجاب لم يكن
 صدق لاصدق في مع السلب لم يكن منتهى الايجاب لان المعنى
 في الايجاب استلزام السلب لا استلزام على التبعين

[illegible]

[illegible]

ج ليس او ج ليس لا فترفع كوني بعدا من قيد بين
 من ذلك الكل ما ليس من غير اولى ولا عرى من الكل اقل
 الرابع من مغزى سببته فترفع والكبرى عوينة كنهية فيج
 فترفع بعض ليس وكل اقل بعض ج ليس اقل لكن سببته
 بالكل ولا بالكل الكبرى لا سببته فترفع وهو شدة لا يعلج كنهية
 الكل الاقل ولا بالكل المغزى لا نه لا يفضل العاكس وعلى تقدير
 قبولها لا نفع في الكبرى الكل الاقل فترفع اقل هوام وبخلاف
 بان يقع ان لم يرفع بعض ج ليس اقل مدعى فترفع وكل
 ج اقل فترفع الى الكبرى فيج كل ج وهو يناقض المغزى او لا
 اقل فترفع اقل فترفع مركبة بعض وجو والمجموع وانما
 اقل فترفع فترفع الى المغزى الا اقلين بعضا للكل
 بان فترفع على الا عرى وقدم الاقل على الثاني فترفع
 على الرابع لا شدة له على مغزى الكل الاقل فترفع
 والرابع اقل فترفع الى الثاني فترفع الى الرابع
 الكل الاقل فترفع كنهية فترفع اقل اقل ج المغزى فترفع
 الكبرى كنهية اقل فترفع اقل اقل ج المغزى فترفع
 سببته لا كبرى اقل ان يكون بوجه اقل اقل اقل
 فضل الا شدة فترفع اقل فترفع اقل اقل اقل
 عوينة فترفع لا فترفع الى الثاني فترفع وكل اقل فترفع

سببته خبيثه بغيره كقول كل سبب ج ولا شيء من سبب
 ج ليس بغيره وبالعكس الصوري كما سلف في القرب الاول
 وانما لم يجمع هذا ان القربان الكليتين لهما ان يكونا
 من الكبر والاشياء اي سبب خاص لكل افراد الامم او سببته كقولنا
 كل انسان حيوان وكل ابن نافع او لا شئ من الانسان
 بطرس واذا لم يتبع الكلي لم يتبع شئ من القرب وبالباقية اي
 القرب الاول ان القرب وبالسبب الكلي والاشياء وبالقرب الثاني
 ان القرب وبالسبب الكلي مع انتاج الاصل مستقيم لعدم انتاج
 الامم الثالث من موهين وكبرى كلياته ينتج موهنة كونه كقولنا
 بعض سبب وكل سبب بعض ج ابا مختلف وبالعكس الصوري هو
 ولا يقتضي وجود القرب في موهين كلياته وكلياته
 وكل ج لم يعم القرب الاول ولا كبرى القرب من انتاج موهين كلياته
 كل وانما يجعلها كبرى كلياته القرب الثاني ينتج من اول كلياته
 موهين او هو احد الابعاد من موهين كلياته موهين كلياته
 كلياته كبرى ينتج سببته موهين بعض سبب ج ولا شئ من سبب
 اخص من بعض كلياته بالاطراف البنية في الكل خلافاً من
 موهين والصوري كلياته ينتج موهنة جزئية كل سبب ج وبالعكس
 اخص ج ابا مختلف ولا يقتضي وجود القرب في موهين
 وكبرى وكلياته وبداوكل وبكل سبب ج وكل ج

واما قول كل دمج وكل وان بعض ج او انعكس الكبرى فمحملة
 ثم انعكس انتم لا انعكس المعنى لان الكبرى فرقة لا يجمع كبريتها
 الاول وانك ومن من موجه كبرية معنوية وسبب انتم كبرية
 خرج سبب انتم كبرية كل بجمع وبعض به ليس لبعض ج ليس لبعض
 ولا فتر ان في الكبرى الفخرت سبب انتم كبرية فمحملة دمج والموضوع
 لا انعكس المعنى لان جوهره يقع في كبرية الشكل الاول ولا انعكس
 الكبرى لانها وتقبل انعكس وتقبل برهانها سبب انتم كبرية
 الشكل الاول وانما وقعت هذه الفروقات في هذه الجوانب الثلاثة
 الاول بعض المعروف بالثبوت واليجاب والثاني بعض المعروف بالثبوت
 الثالث بعض المعرف وندم الثالث في الرابع على الاخرى
 اشتراك على كبرية الشكل الاول ^{اولا الشكل الرابع}
 سبب كبرية والكيفية باليجاب الم ^{مطلوب استخرج الشكل الرابع}
 الكيفية والكيفية احد الامرين وهو انما باليجاب المقتضين مع
 المعنى او اشتراكها بالكيف مع كبرية احدية وذلك لانها
 احدية لانها احد الامور الثلاثة اما سبب كبرية او باليجاب مع
 المعنى او اشتراكها في الكيفية مع غير كبرية وعلى التقديرين
 لا خلاف في الوجوب لعدم الاتباع لعل الكيفية باليجاب
 قولنا لا شيء من المثلث في بؤس ولا شيء من المثلث في بؤس
 حتى السبب لا شيء من المثلث في بؤس في وجوب الوجوب
 فمحملة كبرية المعنوية فمحملة فمحملة بعض كبرية

وكل ما في جنس من جنس الكلاب او كل من جنس من جنس
واذا اذ كانا مختلفين بالكلية وخرين فلان بالوصف
الضري صدق قولنا بعض الناطق ان الحيوان ليس
او بعض الفرس ليس ناطق والمصدق في الاول الكلاب و
في الثاني الفرس كما تحت كبرى صدق بعض الناطق ليس
انما صدق بعض الناطق ان الناطق وحق الكلاب او بعض الناطق
انسان وحق السلب وفروا بالثبوت كلب هذه الاقراط
على ثبوت سقوط الحجة اذ في اعتبارهم السلبين وخرين هم
المتوهمين مع فرض الضري واخرين هم المختلفين موثمين
الاول من موثمين كثرين خرج موثمة كل بـج وكل اب
فبعض بـج مكنس القريب ثم تكس الثبوت فاذا عكس القريب
او ثبوت الى الكل الاول بـج كذا كل اب وكل بـج يخرج كل اب
وهو مكنس الى بعض بـج او هو مكنس ولا يخرج كلبا لحيوان كثر
الا فخرهم من كبر وانما جعل الاصل على كل افراد العلم كقولنا
كل الناطق حيوان وكل ناطق انسان مع ان بعض الناطق حيوان
ناطق لا يورث موثمين ولا كبرى فخرته خرج موثمين وكبرى
فخرته مع موثمة كل بـج وبعض السلبين بـج مكنس
والقريب كما مر الله الله من كثرين بـج الضري سادته كثر
مع سادته كثر لا شيء من بـج وكل اب فخرته من الناطق
والقريب كذا مر الله الله من كثرين بـج الضري سادته كثر

فخرج كل من ج ولا شيء من اب فخرج ليس في كل من ج
فخرج الى كل الاول كلا العن ج سب ولا شيء من ج
فخرج ليس في ج المط ولا فخرج كذا في جوم الا هو كذا
كل ان ج وابل ولا شيء من الفوس باب ان ج ان ج
ليس من ج وابل فخرج من ج وابل فخرج من ج وابل
كل من ج فخرج من ج فخرج من ج فخرج من ج فخرج من ج
ج ليس في ج فخرج من ج فخرج من ج فخرج من ج فخرج من ج
فخرج من ج فخرج من ج فخرج من ج فخرج من ج فخرج من ج
وكل اب فخرج من ج فخرج من ج فخرج من ج فخرج من ج
وخرج من ج فخرج من ج فخرج من ج فخرج من ج فخرج من ج
فخرج من ج فخرج من ج فخرج من ج فخرج من ج فخرج من ج
ج ليس في ج فخرج من ج فخرج من ج فخرج من ج فخرج من ج
صطلو به النام من من سب فخرج من ج فخرج من ج فخرج من ج
فخرج من ج فخرج من ج فخرج من ج فخرج من ج فخرج من ج
ليس في ج فخرج من ج فخرج من ج فخرج من ج فخرج من ج
وخرج من ج فخرج من ج فخرج من ج فخرج من ج فخرج من ج
من الطبع لم يفتد ما بنا جمل ما جمل ما جمل ما جمل ما جمل ما
الاول لان من ج فخرج من ج فخرج من ج فخرج من ج فخرج من ج
والارج و قدم النام الف الف والكال الك الف والارج من
كل من ج فخرج من ج فخرج من ج فخرج من ج فخرج من ج

[illegible]

[illegible]

[illegible]

زيد بالفضل أو كرم بالضرورة والفضل ليس بتركيب زيدا
 أصلا فالحكم على التركيب بالفضل يبعد في العلم والفتنة فكذا
 الكائنات بغير ضرورة والعرفين ولا كما يصح في غيره
 منها قيدا ودوام الألفزورة والضرورة موصولة بالضرورة
 الكائنات الكبرى إحدى العاشقين وبعد ثم الدوام إليها
 الكائنات إحدى العاشقين قد عرفت أن الموصوفات
 المعبرة بغير ضرورة فذا العبرة بما في الموصوفات والكبرى
 أصل ما فيه ضرورة وسنذكر أنشودة وهي مما عرفت من
 عرفت عشرة في نفسها كمن اشتراط فضيلة العشرى سقط
 من تلك الجمعية بسبعة عشر من أنشودة وهي التي سلمت
 من كائنات في ثلث عشرة في الأضواء الستة ما فيه وثلاث
 ودرج من وصفها استلزامها أن الكبرى ما كان يكون أصلا
 فلا ريب أن يكون إحدى النسخ للباقي فالتسمية الكبرى
 الكائنات الكبرى ما عرفت في التسمية الكبرى كمن يكن الكائن
 فيها قيدا ودوام أو بالضرورة فذا قوله ولكن أن
 وجدنا فيها ضرورة محضه فلهذا في غير ضرورة كمن فيها
 الكبرى ثم شرط في الكبرى أن لم يكن فيها قيدا ودوام
 كما إذا كانت إحدى العاشقين منها أو في الموصوفات
 هذه التسمية أما أصل وهو أن الكبرى إذا كانت غير الوجود
 الأربع كانت التسمية الكبرى عند تلخيصها أن الكبرى

فان الكبري ج حيث على ان كل ما تحتها لا وسط اعلى من
 اعلى الكبري ج حيث اعلى الكبري كنى لا وسط حيث لا لا وسط
 اعلى من يكون محوفا عليه الا كبري كنى لا اعلى من كبرى
 و هو ان الكبري اذا كانت احدى المقياس الاربع كانت
 كالصغرى فان الكبري ج جمل على ان دو لم لا كبري دو لم
 الا وسط ولي كان لا وسط مستند لا كبري كان ثبوت كبري
 الا من كبري ثبوت لا وسط له فان كان ثبوت لا وسط
 فو كان ثبوت الا كبري لا يمانا و لكن في وقت كان
 في وقت و لكن لا وسط مستند لا كبري لا ضرورة كذا في المشو
 ف كان ضرورة ثبوت الا كبري لا من كبري ضرورة ثبوت لا وسط
 لان الصغرى لا ضرورة ضرورة و اما حذف دو لم الصغرى
 فلا ضرورة فان الصغرى لا كانت موصية كان لا دو لم
 و لا ضرورة فيها مستند و المستند لا دخل لها في التبع
 هو الكل و اما حذف الصغرى لا ضرورة الصغرى لا ضرورة
 كبرى اذا لم يكن فيها ضرورة جاز التعلل الا كبري كنى لا
 الا وسط كان الا من حيث لا لا وسط اعلى من كبرى
 الا كبري لا ضرورة مستند ضرورة الصغرى الى الصغرى و اما ضم
 لا دو ام الكبري لا ضرورة جاز العين اليه فان الكبري ج ج
 على ان الا كبري لا دو ام لكل ما هو الا وسط اعلى من كبرى

بالفصل في بيان ضرورة الوسط في القياسات الكبرية والصغرى
الصغرى الضرورية مع القياسات العامة من جنس ضرورية فلا حاجة
كالصغرى فيها ومن جنس ضرورية الخاصة ضرورية لا داعي إليها
للا دوام مع الصغرى لكن القياسات الخاصة في القياسات لا تنظم
منها لأن القياسات من جنس الضرورية مع القياسات العامة الصغرى
المقدمة منها لازم صدق الضرورية بدون اللازم وانما
ومع العرفية العامة من جنس الضرورية كجذب الضرورية وهي الخاصة
بالصغرى منها فلم يبق الا الدوام ومع العرفية الخاصة والبيته
للا داعية كجذب الضرورية وضرب الدوام والقياسات الخاصة
المقدّمات لا تنظم منها اليه كما عرفت والصغرى الدائمة مع
العامة من جنس الضرورية وسواء هي العامة من جنس الضرورية
الخاصة من جنس الضرورية كما عرفت لا داعي إليها
العامة من جنس الضرورية ضرورة الدوام الوصف المنهج الصغرى
للا داعية معها ضرورة البيته كما ان ضرورية لان الحكم في الكبرى ضرورة
للكبرى ككل ما ثبت لا لا وسط ما دام وصف الا وسط وما
يدام له وصف الا وسط هو الا متوسط فيكون لا كبرى ضرورية في القياس
لان ضرورة الضرورية لم يثبت الوصف لم يثبت الصغرى الضرورية
معها ضرورة البيته كما لا داعية لادلة الكبرى لان ضرورة الكبرى
وصف الا وسط اللازم ليس الا ان الكبرى ضرورية في القياس

[illegible][illegible]

صدق عدمه على البصري وكون الكبري من القضا بمسكنة
السوالف والناية ان لا يستعمل كمنه الا مع البصر ورجحاً لمقتضى
اوسع كغيره من مشرطين اقول ينبغي ان كل الثاني
امر ان كل واحد منها احد الامرين الاول صدق لعدمه على
اخر كونه موجوداً واما او كونه الكبري من القضا بمسكنة
فممكنه المطلوب وذلك لانه لو انقضا كانت البصري البصر
والدائمة هي احدى عشرة والكبري من القضا بالجميع بغير
فممكنه السوالف واحض الفرضات مشروطة هي منه والوقية
لان المشروطة هي منه احض من المشروطة العامة مشروطة والوقية
والوقية احض من السج الباقية واحض كغيرها من الوقية والوقية
السج مشروطة هي منه والوقية مع الكبري الوقية بغير مشروطة
للموجب لعدم الانتاج لانه لصدق قول لا شيء من متخف
بمعنى بالضرورة عاوداً متخفا او في وقت معين لا وانما مع
انتاج السلب الامكان العام لصدق قولنا كل متخف قمر
ولابد لنا الكبري قولنا وكل شمس مضيئة في وقت معين لا وانما
انتاج الجواب ومنه لم ينتج خلاف الا غلطان لم ينتج سائر
الغلطات لا مستلزما عدم انتاج الا حص عدم انتاج عدم
والثاني عدم استعمال ممكنه الا مع البصر مشروطة المطلقة او مع
المشرطين ومحمدا ان ممكنه الكبري من البصري لم يستعمل الا مع
مطلق او مشروطين والناية كبري لم يستعمل الا مع البصري

[illegible]

كبرى المستعمل لا مع الفهم بوجهه المستطعة فلو لم يكن مستعمل
أولاً في المستعمل فكيف يكون مع غير الفهم ووجهه والمستعمل
لعدم صدق أنه قائم على الفهم في عدم كون الفهم من
الشيء فلا يمكن أن يكون الفهم مع غير الفهم فيه كان
مع الفهم فيكون هو غير مستعمل لكونه يكون المستعمل من الشيء
بالألمكان كما سألوا فيكون كل ردي ليس ردياً ولا غير
من ردي ليس بالمكان مع انتاجه مستعمل وفردانه
كبرى فيكون ولا شيء من ليس بالمكان انتاجه لا يكون
الشيء ردياً بل صدق الله واما على احدى مقدمتيه ولا غير
تدور في منها لا واما ولا ضرورة والفردانية ابنة ضرورة
كانت اقول ان هذه المقدمة في هذا الشكل يجب متوقف
الشيء في رديته فيكون لا في الزمان لا في السطح مع وبين
انطلاقه في رديته من غير احدى ضرورة اخرى في سطحه
وهو في الشيء السطح فحينئذ يمكن ان يكون مع الالوان
وكبرى هيكله على قدره مع الالوان والفا بطنه في اناسها
ان الالوان ان صدق على احدى مقدمتيه بان يكون ضرورة
او ردياً ولا يصدق فان صدق الالوان على احدى المقدمتين
فحينئذ رديته وانما هيكله كالفهم في رديته في رديته
اي الالوان ولا ضرورة منها وحده ضرورة منها لا يكون
وكبرى رديته ان هيكله الالوان كالفهم في رديته في رديته

[illegible]

مع بساطة كبرى كان فيه وجودا مواتقا له في الكيفية
مع مركبة كبرى لم ينتج مع امكانه ذكرنا ولا مع قبه
لان فيه الوجودا مطلقا في او مكنة في او مطلقا
فكانت في عدم الصوري مخالف لا دوام الكبرى فينتج
في مطلقا في مطلقا في لا اشباح في مكنة في لا
من الشرط الاول وهو ان الصوري يجب ان يكون
او ديمية وجودا لان فيه الوجودا مطلقا في او
او مطلقا في مكنة في لا اشباح في مكنة في او مطلقا
الفروقة من الصوري فهو في المقدر ان الدوام لا يوجد
على الصوري فهو كانت فيها ضرورة كانت له الضرورة
المشروطة او ضرورة الوقتية او الضرورة المتشعبة وان
لا اشباحا من احديةها ومن مقتضى كبرى الاختلافات
او من وقتية مشروطة والضرورة فيها لم ينتج الى
في الاختلافات من الشرطين فهو ان الاوسط فيها ضروري
لجميع ذات احد الطرفين وضرورة السلب من جميع
الاطر وضعه لا يلزم منه الا مخالفة الضرورية من جميع
وهو ضرورة مخالفة وضع احد الطرفين لجميع ذات الطرف
لان فرد وضعه هو غير لازم واما في الاصل من الوقتية والمشيئة
فان لا وسط اذا كان ضروري الثبوت لا ضروري السلب
وضروري السلب من الكبر لشرط الوصف لم يلزم منه

احدى من اثنين في كبرى مما بعد في جميع العرف العام
واشاع الكل في البيع يجب جهة شرا وبيعاً فثبت الاول ان
فثبت كل الفقدان حتى لا يتصل فيه ملكة ام لا لان الملكة اما ان
موجبة او مستلزمة واما ما كان لا يتبع اما الملكة هل يلزمها
والشرط الثاني من وجوب الكسب هل يلزم فيه واما الملكة
موجبة فهو انها لا يكون مغزى او كبرى وعلى كلا التقديرين
الاختلاف اما اذا كانت مغزى فلهذا قولنا في العرف
كل ما يبنى مركوب زيد بالامكان وكل ما يبنى بالفرد
مع صدق كل مركوب زيد فزس بالفرد واما اذا كانت
كبرى فلهذا كل مركوب زيد فزس بالفرد وكل ما يبنى
زيد بالامكان خاص كان حتى السلب مع اشاع الإيجاب
لو بد لنا الكبرى بقولنا وكل ما يبنى مركوب زيد بالامكان كان
الإيجاب بشرط الثاني ان يكون السلب مستلزماً فيه
لان اخص السلب الغير المستلزم السلب المستلزم وهو اما
ان يكون مغزى وكبرى واما ما كان لم يتبع اما اذا كانت
مغزى فلهذا قولنا في قولنا لا شرا من الغير منفرد بالثبوت
لا دأباً وكل ذي حق فخر بالفرد واما الإيجاب واما
اذا كانت كبرى فلهذا قولنا كل منفرد هو ذي حق

[illegible]

كما يجب فيه بحيث يكون في كل من الطرفين
 على الترتيب المعبر عنه في الشكل الثاني فيجعل
 ان المبدأ الذي هو على هذا يكون كبراء من الت
 المتكسرة هو ان في كل من الطرفين يكون
 انما هو كوني في كل من الطرفين من احد
 المتكسرة في كل من الطرفين لان الترتيب
 ليس هو الى الاول ثم انما الترتيب قد ان
 بحيث اذا كانت احد من الطرفين في الترتيب
 لتصل الى الترتيب في كل من الطرفين
 خاصة لو كان كبراء احد من الطرفين
 الترتيب الذي عليه هو في الترتيب انما
 احد من الطرفين لا يوج فقط وانما اذا كانت
 فكل من الطرفين في كل من الطرفين او دائمة او دائمة
 انما من الترتيب انما في كل من الطرفين
 الترتيب انما في كل من الطرفين في كل من الطرفين
 منى في كل من الطرفين انما في كل من الطرفين
 وكبراء من الترتيب انما في كل من الطرفين
 انما في كل من الطرفين في كل من الطرفين
 انما في كل من الطرفين في كل من الطرفين
 انما في كل من الطرفين في كل من الطرفين

وفي كل جملة لا بد من كسبة على سبعة اقسام لكل اثنتي عشرة
 نحو ذئب ابيض من سبعة اقسام وان يكون ذئب ابيض
 اثنا عشر واثنا عشر ان يكون هو نفسه فعلة لان الصغرى ممكنة
 حقيقة ولا لكل الاثني عشر وانما لم يذكر ذلك في كتابه لان
 الصغرى لا بد من استعمال ممكنة في هذا الشكل
 والصغرى في الصغرى لا بد من كسبة الصغرى اثني عشر
 لا في كل واحد من سبعة الشرط المذكورة في كل واحد من
 الاثني عشر واحد وعشرون وهي الاصلية من سبعة
 الموجهات العقلية الاحدى عشرة في نفسها وفي غيرها
 اثنا عشر ستة واربعون وهي الاصلية من الصغرى
 الدائرية من العقلية الاحدى عشرة ومن الصغرى
 البشروية والرفيق مع اثني عشر ممكنة المولب الرابع
 في كل من ستة وستون وهي اثني عشر من الصغرى
 العقلية الاحدى عشرة مع اثني عشر ممكنة المولب
 الخامس اثنا عشر من الصغرى اثني عشر مع اثني عشر
 المولب وفي كل واحد من اثني عشر وعشرون يحصل اثني عشر
 اثني عشر مع العقلية الاحدى عشرة والصغرى
 الاثني عشر مكررة في كل واحد من اثني عشر
 الاثني عشر ممكنة المولب والاضطراب عامة
 في كل واحد من اثني عشر واحد وعشرون

[illegible]

الفصل الثالث في الاقترانات من المركب من الشرط
اقول ليس المراد من القياس الشرط المركب من الشرط
بل لا مركب من جهتين وانما هو مركب من جهتين
مما اذا كانت تركب من الشرطيات والجهتين ذات
الشرط لانها ان تركب من متعنتين او وجهتين متعنتين

[illegible]

[illegible]

يتلطف من غير ان يتركها بل يتركها كما هي
 حتى لا يفسد ما فيها من الخير فيكون
 الايمان المعتبر من الجنتين في نفسه كذا
 والمصلحة والمصلحة ما كانت عليه كذا في القسم الثاني
 من القسم الرابع ما يترك ما يترك من الجنتين
 ما كان يكون مفار او كبري واما ما كان يتركه
 للمصلحة او مقدمها فلهذا اربعة قسم لا ان المصلحة
 المحلقة كذا وان كانت مع ما في المصلحة وشرط ان لا يكون
 مصلحة في وجه مصلحة مقدم مصلحة واما ما كان
 للمصلحة من الناحية او المحلقة فلهذا كما كان اب
 يتبع كذا كان اب لم يترك كذا مقدم مصلحة
 في المحلقة ما كان في الثاني فلهذا ما كان في المحلقة
 في المحلقة فيكون مصلحة على ذلك التقدير واما ما كان
 في المحلقة من القيمة التلطف كذا في مقدم مصلحة
 التلطف واما ما كان في المحلقة كذا في مقدم مصلحة
 الثاني في المحلقة وشرط ان لا يترك من الجنتين
 من الثاني في المحلقة القسم الرابع ما يترك من الجنتين
 والمصلحة ما كان في الرابع ما يترك من الجنتين
 وما كان في المحلقة كذا في مقدم مصلحة

او يكون فصل بينه وبين نفسه حيث كان من قبل ان يكون الفصل
 من اجزاء الاتصال الاول ان يكون فصلات ههنا اجزاء الاتصال
 وتفرغ من الكل واحد من فصلات ذلك جزءا واحدا من اجزاء
 الاتصال واما ان يكون التاليف بين التاليف من فصلات
 واجزاء الفصل فمعرفة في التفرقة او مختلفة فيما اذا كانت
 نتائج التاليفات بين فصلات واحدة هو الفصل من القسم المتفرقة
 ومعرفة ان يكون الفصل من فصلات كلية واحدة او مختلفة
 كقولنا كل ج ا ب واما واما هو كل ب ط وكل ا وكل
 واما وكل ط فيخرج كل ج ط لا بد من صدق اعداد اجزاء الاتصال
 وفصلها ومعرفة في فصلات اخرى وتفرغ من صدق من اجزاء
 الفصل بعد ان مع فصلات ا ب من فصلات واما فصلات
 واما ان كانت نتائج التاليف مختلفة فليكن الفصل من فصلات
 او كقولنا كل ج ا ب واما واما وكل ب ج وكل
 ط وكل ط فيخرج كل ج ا ب ط لا بد من صدق واما فصلات
 بعد اجزاء الفصل مع ما يثبت ان كل فصلات الاتصال في تلك
 فصلات الفصل من اجزاء الاتصال وتفرغ من فصلات واحدة او مختلفة
 واما فصلات اخرى ومعرفة فصلات ا ب من فصلات مع اعداد فصلات
 ا ب ط ا ب ط ا ب ج ب وكل ب ط فيخرج ا ب ط ا ب ط
 ج ده ان الفصل من فصلات ما يثبت ما يثبت وجوب صدق اعداد

بعضها فالواقع منها انما هو غير الحقيقة ذلك وهو ان بعضها غير الحقيقة
 فلو كان ذلك فصدق مع الحقيقة واما بقية التاليف فبعضه
 في حقيقة التاليف وهي انما هي غير الحقيقة فالواقع لا يكون
 القسم من قسمين كسب من الحقيقة والحقيقة

او قسم من الاخر انما كانت الحقيقة ما غير كسب من الحقيقة
 والشك في حقيقة ما قد جردت نام منها او في جرد غير نام من اجدها
 غير نام من لا جرد في هذه الحالة فاسم الحقيقة نظر على الحقيقة
 وكل منها ينقسم على قسمين لان الحقيقة فيها ما هو كسب
 او كسري على الحقيقة منها ما يكون الحقيقة صوري والحقيقة
 كسري اما الاول وهو ما يكون الحقيقة في جرد نام من الحقيقة
 فالصحة اما الحقيقة هي او ما كانت هي فالكلام ما كانت كسب
 كلما كان اب قد وادها او قد يكون اما جرد او ما كانت هي
 فيجرب وادها او قد يكون اما اب او بدلان جرد ايم اب واد
 منقسم منقسم مع جديا او جرد فيكون في جميع منقسم مع اب
 كذا لان امتناع الامتناع مع وادها او في الحقيقة ينقسم امتناع
 مع جرد وادها او في الحقيقة والكل است ما كانت هي في الحقيقة
 انما كانت قد يكون اذا لم يكن اب فبدلان نقض لا وسط وادها
 بعد ينقسم منقسم من نقض اب وادها او في الحقيقة ينقسم

نقض اب فبدلان بعض منقسم ينقسم نقض جرد وادها او في الحقيقة
 من قسمين منقسم منقسم منقسم منقسم منقسم منقسم منقسم منقسم

منها من الآخر على ما مر في تعريف الشرطيات فافهم
 تعريفها وادركها من كل الناحيات التي تضمنها
 قد يستلزم من هذا وهو النسخ والالتزام به ويكون الشرط
 في تعريفها من التعريف ولكن النسخة هي التي تكون
 كما كان أب قد ورد دائما وكل واحد من تعريفها كان أب
 قد صار هذا لكل فرض أب كالح وهو الذي ج من المنفعة
 وهو في الواقع وهو في الواقع على تقدير أب كل ج وكل ج
 وقد يستلزم أن كل ج هو في الواقع وهو في الواقع على تقدير أب يكون
 الواقع أن كل ج هو في الواقع وهو في الواقع على تقدير أب يكون
 الشرطية واما بيان أنها ليست هي ما لا يجب بالضرورة
 في الواقع على ما مر في تعريف المركب من تعريفها على ما مر في
 ودل على وضع لا مدغريها أو دفعه بغيره وضع الآخر وضعه
 ويجب أن يثبت الشرطية والزمية المنفعة قد مر أن
 الاستدلال ما يكون في تعريفه أو تعريفه مذكورا فيم بالفعل فيكون
 فيكون أو في تعريفها أو في تعريفه من مصادره وهو ج ولا يتم
 إثبات الشرطية أو في تعريفه أو في تعريفه من مصادره وهو ج ولا يتم
 على ج وافتقارها يكون شرطية في تعريفها لا يستلزم أن يكون
 من مصادره أو في تعريفها أو في تعريفه وهو ج ولا يتم
 في تعريفها أو في تعريفه أو في تعريفه وهو ج ولا يتم
 كما كانت الشرطية في تعريفها أو في تعريفه وهو ج ولا يتم

من كونه في غيره والوجود او كونه في غير ليس بوجوه من غير ان يكون
 له حقيقة وكقولنا وانما ان يكون في هذا العدد او جارا او فردا
 هذا العدد زوج متجه الى ليس بغيره ولكنه ليس بزوج متجه الى
 ففي المنطق مع الوجود والوضع والرفع والرفع والرفع وفي المنطق
 مع الرفع والرفع وبالعكس وبغيره انما مع هذا الضابط شيئا
 اعمد ان يكون الشرطية بحيثها لو كانت ما لم يكن
 شيئا لا الوجود ولا الرفع فان مقرر الشرطية السالبة سلب
 الوجود والعناد واذا لم يكن بين امرين لزوم او عناد لم
 يزوم من وجود احداهما او عدمه ووجود الاخر وعدمه وثانها
 ان يكون الشرطية لزومية ان كانت متعينة او عادية
 ان كانت متعينة لان العلم بصدق الافتقار وكذا ما هو
 على العلم بصدق احد طرفيها وكذا في استبعاد العلم بصدق
 لحد طرفيه او كذب من الافتقار بزم الدور وثالثها ان
 او هو ما عليه الشرطية الاستثنائية كقوله الوجود والرفع فهو
 استثنائي على ان يكون اللزوم والعناد على بعض الاشياء
 والاستثناء على وضع والاستثناء على وضع اخر فلهذا
 من انما منه وجود الشرطية او نفيها من الاخر واستثنائها
 اذا كانت وفقت الفصل والابتنال ووضعها بعينه وليس
 في وضعها مع القياس من ضرورة كقولنا من قدم ربحي وثبت

يظهر مع غيره وذاكره كذا ثم مع غيره في ذلك الوقت فذكر مثله
 والبراد بكيفية الاستعداد ليس كمن لا يستشعر في جميع الحالات
 فقط بل مع جميع الاحوال وذاكره على لسانه في وضع القدم كذا
 قد يكون ان كان ان اب فجد وكان اب واقفا وانما لم
 يلزم بوجهه ذلك حتى يجد في محله وانما يلزم لو كان اب
 وضع وانما يكون واقفا مع جميع الاحوال التي لا جاني اليه
 يلزم من وقوعه وانما يلزم مع جميع الاحوال وضع الغير المتأخر
 ان يكون وضع غير شائب ولا يكون له شيء راضع وذاكره
 فبعض الكتب ان دوام الوضع او الرضخ شيء وبرايق
 كونه الشريعة كذا يكون اللزوم او الفضا وقيل مستغنى
 مع جميع الاحوال للضعف في نفس المرض يلزم من دوام
 الوضع والرضخ كذا مع جميع الاحوال للضعف وليس كذلك
 بل مستغنى عن اللزوم او الفضا وعلى الاوضاع الغير المتأخر
 مقدم فلو ان يكون اللزوم في الجزئية لا يشترط لا يوجد
 مع وجود اللزوم وانما هو لا يلزم وجوده مع عدم كل شيء
 اللزوم مع اللزوم وشرطه لا يشترط وجودها وانما كذا يصح في ذلك
 قد يكون اذا كان الواجب موجودا كان في جزء موهبة الكل
 الثالث وهو قوله كذا كان الواجب وهو موجود في
 الواجب موجودا وكذا كان الواجب وهو موجود في

۱۰۵
اگر چه درین کلمات نیز موجود است من این کلمات را در این کلمات

اذا كان الواجب موجودا كان جزء موجودا والواجب
موجودا واما ولا يلزم منه ان يكون جزء موجودا في حيزه لان
هنا انما هو على وضع اجزاء الواجب جزء في الترتيب ووجوده
املا وشرطية الموصوفة غير تلكا من مقتضات استناد
بين مقدم مع بين التاد والشرطية هي هي فرض لقاس
الاستناد را مقتضات او مقتضات تلكا من مقتضات استناد
بين مقدمها بين ما يلزم واللازم التلكا لا يلزم من المزدوم مطلق
واستناد نقض ما يلزم نقض مقدمها واللازم وجود المزدوم دون
اللازم مطلق المزدوم بهم دون العكس شرطية اي لا مستند
بين التاد بين مقدم و استناد نقض للمقدم نقض التاد لوجود
ان يكون التاد لازم من المقدم فلا يلزم من وجود المقدم وجود التاد
ولا من عدم المزدوم عدم المقدم و التلكا من مقتضات تلكا من
مقتضات مع استناد من اي جزء كان نقض الاقوال متبادر مع
استناد نقض اي جزء كان بين الاقوال متبادر متبادر متبادر
لها اربع سائر اثنان باعتبار استناد العین و استناد باعتبار
ان نقض متبادر اثنان يكون واحد و زو جاد و تاد و تاد
زوج فهو ليس بزوج و لكنه بزوج فرد و لكنه فرد فهو ليس بزوج
كفعل ليس بزوج فهو زوج و لكنه من مقتضات مع المقدم لاول

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

لشيء وكل شيء مما حكمت وكل ابن هناك بان يكون
 مقدما كما دونه شيئا بهما وحسنه شيئا الكاذب
 بطريق واحد من حيث الصورة او من حيث النفس
 الصورة كقولنا الصورة النفس المتخوشة على الجوارح
 وكل نفس مما لا يخرج ان تلك الصورة على اما من حيث الشيء
 فبعدم ^{بشر} وبرد الموضوع في الحقيقة كقول كل ابن
 ونفس في وكل ابن في نفس هو نفس فتج ان
 النفس في نفس والحفظ فيه ان مرجع صفته في نفس
 او ليس هو موجود بعينه ان في نفس وكوضع
 النفس بالحقيقة تمام الحكمة كقول النفس في ميوان وحيوان
 في النفس في نفس بالغير الصادرة وبغير النفس في الحيوان و
 وحيوان ثابت لا يتغير في وقت ثابت في ذلك الشر
 فيكون النفس في النفس وفيه المظن ان الكبرى البتة
 وكما هذا الذي ثابت مكان في حياته كقولنا احد وثابت
 وكل حادث في حادث فالحادث في حادث وكما
 الحكمة الذي ثابت كقولنا الجواهر مورو في الذهب وكل مورو
 في الذهب فاقم في الذهب وكل فاقم في الذهب فاقم في الذهب
 عن في فاقم في من مراعات جميع ذلك في الموضع العطف وفي
 هذا الموضع الطبيعة مقام الحكمة من باب في
 في ان النفس في النفس لا يقتل شره ولا تلاح الذي

في العلم اني نصف كسبية عليها من مائة وثمانين ومجربا في المائتين
 فقد يكون موضع العلم كقول كل مقدار امانت رك وراو
 مبين والمقدار موضع علم المهندسين فقد يكون موضع علم
 مع عرض ذاية كقولنا مقدار وسط في النسبة هو موضع علم
 في العلم اني في المائتين موضع العلم وقد اخذ في المسئلة
 كونه وسط في النسبة وهو عرض ذاية وقد يكون نوع موضع
 العلم كقول كل خط يمكن ينصفه عن الخط فيج من المائتين
 قد يكون نوع موضع العلم مع عرض ذاية كقولنا كل خط
 نصفه فام على خط من حده مسلة ما يتاينان او متساويان
 فيها فخط نوع من المقدار وقد اخذ في المسئلة مع خط
 على خط وهو عرض ذاية وقد يكون عرض ذاية كقولنا
 كل مثلث فان زواياه مثل فخطين فامثلت عرض ذاية
 كقولنا كل مثلث مساو للثلاثون فان زواياه فامثلت
 متساويان هذه مائة وثلث تلك ثلث وثلث هي اربعة وثلث
 العلم اوجابها اربعة وثلثها الذائبة او ثلثها وثلثها وثلثها
 في العلم اني الذائبة لموضع العلم عليه ان يكون فامثلت
 مائة وثلثها لا تقاسم ان يكون عرض ذاية مائة وثلثها
 فامثلت اربعة وثلثها فامثلت اربعة وثلثها فامثلت اربعة وثلثها
 والمقدار واجب الجود ومقتضى الاذرائي والعلاوة على الفصل العشر
 على الاطلاق المبعوث ساجد

